منظرة الدقائق

على تبيان الحقائق

للمرجع الديني الإمام المصلح

العبد الصالح المولى الميرزا

حسن الحائري الإحقاقي الإسكوئي

دام ظله العالي

تعليق

توفيق ناصر البوعلي

موقع الأوحد

Awhad.com

منظرة الدقائق

على تبيان الحقائق

الطبعة : الثانية

التاريخ : 1419 هـ

بيروت . لبنان

حقوق الطبع محفوظة

المؤلف في سطور

نسبه :

هو الميرزا حسن بن الميرزا موسى بن الميرزا محمد باقر بن الميرزا محمد سليم الحائري[1] الإحقاقي[2] الإسكوئي[3] دام ظله العالي .

ولادته :

وُلِد دام ظله في الثاني من محرم الحرام عام 1318 هـ ، في كربلاء المقدسة بالعراق .

دراسته :

في الخامسة من عمره تعلم القراءة والكتابة والتجويد عند الشيخ علي الخسرو شاهي .

ودرس علم الصرف والنحو و الأدب العربي والفارسي عند الشيخ المذكور .

ثم ذهب إلى النجف الأشرف ودرس عند أخيه العلامة المولى

---

[1] نسبة إلى الحائر الحسيني بكربلاء حيث سكن جده وأبيه .

[2] نسبة إلى كتاب إحقاق الحق الذي ألفه والده عليه الرحمة في الدفاع عن الشيخ رضوان الله عليه .

[3] نسبة إلى إسكو وهي مدينة من مدن تبريز في إيران حيث موطنهم الأصلي .

الميرزا علي الحائري قدس الله نفسه فأكمل المقدمات .

ثم رجع إلى كربلاء ودرس السطوح من الفقه والأصول والحكمة عند والده المقدس الميرزا موسى الحائري رحمة الله تعالى عليه ، وقد أكملها وهو في السابعة عشرة من عمره الشريف .

وحضر البحث الخارج عند والده قدس الله سره . وكذلك حضر بحث العلامة الشيخ فتح الله الأصفهاني المعروف بـ " شيخ الشريعة " ، وبحث العلامة السيد مصطفى الكاشاني ، وبحث آية الله الميرزا محمد حسين النائيني قدس الله أرواحهم في النجف الأشرف عام 1335 هـ .

وحضر بحث العلامة الفقيه السيد محمد حسين السبزواري ، وبحث العلامة الميرزا أحمد الكفائي ، و بحث آية الله الشيخ محمد حسن الطوسي في أيام إقامته بمشهد المقدسة ، لمدة خمس سنوات ، من سنة 1359 هـ . 1364 هـ .

مشائخه :

1- والده آية الله الميرزا موسى الحائري رحمة الله عليه .

2- أخوه العلامة الميرزا علي الحائري قدس الله سره .

3- آية الله الشيخ محمد حسين النائيني طيب الله تربته .

4- العلامة السيد مصطفى الكاشاني .

5- آية الله الفقيه السيد محمد حسين السبزواري .

6- آية الله الشيخ أحمد الكفائي .

7- الفقيه الشيخ فتح الله الغروي المعروف بشيخ الشريعة .

8- آية الله الشيخ محمد حسن الطوسي .

إجازاته :

له دام ظله العالي إجازات من :00خ

1- والده العلامة الميرزا موسى الحائري .

2- أخوه العلامة الميرزا علي الحائري ، بتاريخ 1365 هـ .

3- الفقيه الشيخ محمد حسن الطوسي .

4- شيخ الشريعة الشيخ فتح الله الأصفهاني بتاريخ 1338 هـ

مؤلفاته :

1- تفسير المشكلات من الآيات .

2- الرسالة الإنسانية ، و بالفارسية (نامة آدميت) في الأخلاق

3- رسالة الإيمان ، وبالفارسية (نامة شيعيان) في رد دعاوي كسروي وفيه بحوث مفصلة في الأصول الخمسة .

4- حاكم عدل رد على كتاب شاهد صدق مفصل " فارسي ".

5- منهج الرشد في رد إزالة الغي " فارسي " .

6- دورة كاملة في الفقه ومختصرها .

7- منظرة الدقائق على تبيان الحقائق ." الكتاب الذي بين

يديك " .

8- سرماية سعادة " فارسي " .

9- رسائل فارسية في مختلف العلوم .

10- الدين بين السائل والمجيب ستة أجزاء ، وطبع ثانية في مجلدين .

11- ترجمة الرسالة التطهيرية لجده المقدس أعلى الله مقامه .

12- رسالة في القبلة عين فيها قبلة أكثر بقاع العالم ، ألّفها وهو في الثالثة عشر من عمره المبارك .

13- أحكام الشيعة " رسالة عملية " 4 أجزاء .

14- أصول الشيعة في أصول الدين الخمسة .

أولاده :

له من الأولاد ثلاثة أكبرهم العلامة المولى الميرزا عبد الرسول دام ظله العالي ، وقد أجيز من بعض العلماء ، وله مؤلفات منها : كتاب الولاية صدر منه جزءان ، وتفسير الثقلين صدر منه جزء واحد .

وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

وبعد :

بين يديك أيها القارئ الكريم كتاب " منظرة الدقائق على تبيان الحقائق " لمؤلفه العظيم المرجع الديني الإمام المصلح العبد الصالح المولى " الميرزا حسن الحائري الإحقاقي " دام ظله العالي .

هذا الكتاب يبين لك حقيقة مهمة جداً قد خفت على الكثير بسبب التمويهات والترويجات التي صدرت من البعض .

تلك الحقيقة هي :

من هو الشيخ أحمد الأحسائي قدس الله نفسه الزكية ؟

من هو السيد كاظم الرشتي قدس الله تربته الطيبة ؟

من هم التابعون للشيخ في الواقع ؟

هل الحاج كريم وابنه الحاج محمد خان تابعان للشيخ والسيد ؟

على صغر حجم الكتاب واختصاره قد كشف عنها الستار ، وأزاح القناع عن وجهها ، وأخرجها من وراء حجب التمويهات والترويجات ، وبيّنها بياناً واضحاً ساطعاً بدلائل جلية ، وبراهين ساطعة وآيات نيرة ، فبدت كالشمس في رابعة النهار .

فيا أيها القارئ العزيز :

ستعرف بأن الشيخ الأوحد رحمه الله عالم إمامي أصولي اثنا عشري لم يشذّ عن علماء الإسلام لا في المعاد ولا المعراج ولا غيرهما ولم يقل بالتفويض ولم يكن مغاليا في المعصومين عليهم السلام .

وكذا السيد كاظم الرشتي رضوان الله تعالى عليه .

وسينكشف لك حقيقة الشيخية أنهم تابعون للشيخ رحمه الله تعالى ، وتبعيتهم له على نحو الحقيقة ، وهم بريؤون من جميع التهم التي تذكر وتتداول .

وسيتبين لك حال الحاج كريم خان وابنه الحاج محمد خان ومن سار على نهجهما بأنهم في طرف عن الشيخ رضوان الله عليه في العقيدة والفقه وغيرهما ...

هذه هي الحقيقة التي يجب أن تعرف وتتبع والآثار تدل عليها وغيرها زخرف من القول وزور وإشاعات ليس لها أصل .

وفقنا الله تبارك وتعالى وجميع المؤمنين والمؤمنات لمعرفة الحقائق برحمته إنه أرحم الراحمين وبمحمد آله الطاهرين .

ملاحظة :

قال المؤلف دامت أيام إفاضاته أنه ألّف هذا الكتاب في حال الحل والارتحال . وقد أدرج دام ظله فيه مع صغر حجمه مطالب في الحكمة

والفقه والأصول والمنطق والبلاغة ... إلخ . وهذا مما يدل على سعة إطلاع المؤلف دام ظله العالي .

تنبيه :

كتاب منظرة الدقائق قد مضى على تأليفه أكثر من سبعين سنة لأن الفراغ من تأليفه كان في أول صفر عام **1349** هـ و طبع مرة واحدة والآن طبع مرة ثانية بعد ضبطه والتعليق عليه بإخراج رقم الآيات وسورها ، ومصادر الرواية ، وإيراد المطالب التي أشار إليها المؤلف للشيخ أحمد الأحسائي والسيد كاظم الرشتي من مصادرها وكذا وضعت عناوين للمطالب لكي يسهل على القارئ فهم المعنى المراد .

نفع الله الجميع بهذا الكتاب برحمته إنه أرحم الراحمين

وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

توفيق ناصر البوعلي

الأحساء – الهفوف

20 / 7 / 1419 هـ

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه ومَظهر لطفه محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين ، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين .

وبعد فيقول الحقير الفقير الفاني حسن بن موسى الحائري الإسكوئي الإحقاقي ، عفى الله عن جرائمهما ، وأمطر شآبيب رحمته على ساحتهما أنه قد بعث إليّ بعض الأصحاب من أهل الكويت كلمات يسيرة ، منسوبة إلى بعض أرباب الفضل والكمال من أهل كرمان صانه الله من طوارق الحدثان ، باسم تبيان الحقائق مترجمة عن اللغة الفارسية إلى العربية ، متضمنةً الذب عن بعض ما يتوجه عليهم من الإعراض ، وتدارك ما يزلزل بُنيانهم من الأساس وطلب من الأحقر كشف النقاب عن وجه الحقيقة والصواب .

فكتبت هذه النبذة على سبيل العجلة ، لأني على جناح السفر إلى إيران ، لا يسعني التفصيل والإطناب ، وإعطاء حق ما ينبغي في هذا الباب قائلاً :

ذكر إجازة والد صاحب التبيان :

صدَّر جنابه سلَّمه الله تعالى رسالته بسواد إجازتين منسوبتين إلى

السيد الأمجد السيد كاظم الرشتي قُدِّس سرُّه لوالده رحمة الله عليه أولهما فارسية والأخرى عربية ، وذلك لِما سبق التنبيه . من الحقير الفاني فيما كتبتُ في الرِّحلة باللغة الفارسية . على أن والده جناب الحاج كريم خان رحمهُ الله لم يكن مجازاً من السيد الأمجد ، واستدللتُ عليه باعترافه في كتاب فصل الخطاب في الصفحة التاسعة منه بأن إجازته من ملا شريف الكرماني و ملا حسين الكنجوي المجازين من السيد الأمجد . وقد أدرج رحمهُ الله سواد إجازته منهما في كتابه المذكور تيمناً وتبركاً .

الدليل على عدم إجازته من السيد الأمجد :

فلو كان مُجازاً من السيد الأمجد بلا واسطة لما تَشبّث بالواسطة ولكان الأولى نقل تلك الإجازة ، وكان أجدر بالتبرُّك والتيمُّن . وأيُّ عاقل يستند ويروي عن الفرع مع وجود الأصل عنده ؟ .

ولما رأى ولده جناب الفاضل الكرماني سلَّمه الله أن اشتهار هذا الأمر يهدم أساس المسلك والطريقة التي اخترعوها ، ويزلزل قواعدهم التي أسسوها وبنوا عليها ، بادرَ إلى الاعتذار والذبِّ عنه بأمور واهية وأعذار باردة يأتي الإشارة إليها . وإلا فالاعتراضات والإشكالات التي أوردوها عليهم وعلى كتبهم كثيرة ، ورُبما إن صحَّ بعضها وتحقق في حقهم أخرجهم عن الديانة الإسلامية بالكليَّة . ومع ذلك ما اضطربوا ذلك الاضطراب من جهتها ولا

ارتعدت فرائصهم ارتعادهم في أمر الإجازة . فكيف تركوا تلك الأمور العظيمة كلَّها وحصروا كل جَوَلانهم وشجاعتهم في هذا الأمر فقط ؟ وليس ذلك إلا لِما ذكرناه . وإلا فعدم كون والده مجازاً من السيد قدِّس سرُّه أمرٌ استُفيد من نفس عبارته في فصل الخطاب . فإن صحَّ ذلك وكان الواقع كما ذُكر فهو أمرٌ عادي وقضيةٌ غير بديعة ، لا يُخرج والده عن الديانة الإسلامية ولا يوهن جنب فضله وعلميَّته ، ولا يوجب إضافته إلى فسقٍ أو كفرٍ أو ظلمٍ حتى يتكلَّف بتلك التجشمات والتمحلات في إثبات مُجازيَّته . وإن لم يصحَّ ذلك وكان الواقع خلافه فلا لوم علينا ولا عذل يتوجه إلينا لأنه أمرٌ استُفيد من عبارته ، وكلُّ من نظر إلى تلك العبارة استفاد ما استفدناه وفهم ما فهمناه من غير تردد .

وعلى كلِّ حال فليس بكثير مُهم يؤدي إلى ذلك الاضطراب والقلق وليس ذلك كلُّه إلا لِما ذكرناه فافهم وتبصر .

فلنشرع في التعرض إلى بعض مُندرجات التبيان .

المندرج الأول :

قال سلَّمه الله تعالى : " ولكن حيث أنه يُحتمل أنهم سلَّمهم الله تعالى لم يطَّلعوا على إجازات السيد الأمجد أعلى الله مقامه لأبي الماجد أعلى الله مقامه ، أحببت أن أذكر هنا إجازتين من إجازات السيد الأمجد لأبي أعلى الله مقامه ، إحداهما فارسية والأخرى

عربية أما الفارسية فقد كانت بخط السيد الأمجد أعلى الله مقامه في جواب بعض الأصحاب . وأما العربية فالتي تظهر أنها لم تكن بخطه الشريف لكونها ابتداءً منه أعلى الله مقامه ، وقد نقلها بعض الكتَّاب من المسودة ... الخ " .

الملاحظة النحوية على العبارة :

ظاهر كلامه يُشعر بل يَدل على إجازات عديدة من السيد قدِّس سرُّه لأبيه لا إجازتين ، خصوصاً قوله : " إجازتين من إجازات السيد الأمجد لأبي أعلى الله مقامه .. الخ ". بناءً على كون " لأبي " مُتعلقاً بكلمة " إجازات " ، أو لمحذوف كما هو الظاهر ويُحتمل بعيداً أن يكون المجرور مُتعلقاً لكلمة " إجازتين " ، فيكون معناه : " أحببت أن أذكر هنا إجازتين لأبي من إجازات السيد الأمجد للناس ". فلا يخلو من تسامح وتكلُّف في اللفظ ، ويمكن أن يكون لحناً أو سوء تعبير من المترجِم ، كما في قوله : " وأما العربية فالتي تظهر أنها لم تكن بخطه الشريف أعلى الله مقامه " .

فإنَّ حقَّ العبارة تذكير الموصول والصِلة وأن يُقال : " فالذي يظهر " لا " فالتي تظهر " ، لأن المعنى من الموصول هو عدم كون الإجازة بخطه لا نفس الإجازة حتى يُؤنث الموصول . ولا يَهمنا المناقشة في العبارة والألفاظ فإن مثل هذا التسامح والألحان في تلك الأسطر اليسيرة كثير ، لا يحصره نطاق التصحيح . والأولى

حمل ذلك على عُهدة المترجم أو تصحيف الناسخ والله العالم .

مقابلة النسخة بالأصل :

فنقول في جواب ذلك :

أولاً : إنّ الفاضل الكرماني ادَّعى أن هناك إجازتين من السيد لوالده على خلاف المستفاد من عبارة فصل الخطاب ، وطبَع سواد إجازتين فارسية وعربية ونشَرهما بين الأنام لإثبات مدَّعاه . فأَسْأله وأَجْعَل نفسه حكماً : هل يكتفي النافي والمنكِر منه بهذا النشر والطبْع فقط ويصحَّ سكوته عليه ؟. أو يزول شكُّه ويحصل له القطع ، أو الظن بوجود الإجازة بمجرد مشاهدته سواد الإجازة ؟ أفيكون هذا حجة قاطعة على المنكر أو على سائر الناس ، أو يكفيه قوله سلمه الله : " وهما الآن موجودتان عندي " ؟ .

فهلاَّ بعث أصل النسخة إلينا خصوصاً ، أو بين ملأٍ من الناس مع ثقةٍ أمين من قومه حتى يُنظر ويُدقق . فإن خرج أصلاً أصيلاً نقياً عن كلِّ تحريف وتصحيف لا تناله يد الجعل والتصرف ، كلاً أو بعضاً فذاك هو البرهان القاطع له ، لا نشر السواد . فإنه لا يُكلَّف النافي أن يشدَّ الرحال ، ويقطع الفيافي والقفار ، ويخوض لجج البحار ويقصد كرمان لتحقيق أن فلاناً المدفون تحت أطباق الثرى هل كان له إجازة في زمان كذا أو لا ؟. بل حقُّ النافي أن يجلس على منصة الاستراحة ، وعلى المدَّعي أن يتكلَّف ويتعب

نفسه في إقناعه وتسكيته بأي وسيلة كانت . ونشر السواد لا يسمن ولا يغنيه من شيء ولا يريحه عن كل تكليف ومحنة .

الاستشهاد بأقوال العلماء في عصره :

سيما مع مصادمته لِما يستفاد من عبارة فصل الخطاب مع ما طرق سمع النافي عن ثلاثةٍ من تلامذة السيد ومشاهير من استفاد من محضره الشريف ، أنهم شهدوا استجازة والده من السيد قدِّس سرُّه ، وهو أَبَى من ذلك وامتنع . مثل ما حكى جدُّنا المقدس [4] عن أستاذه ، تلميذ أرشد للشيخ الأوحد ، وركن وثيق للسيد الأمجد ووصيه والمصلِّي عليه وقاضي دينه مولانا الميرزا حسن الشهير بكوهر ، وعمدة الفقهاء والمجتهدين الشيخ المعتمد والمجاز من الميرزا المذكور والسيد الأمجد المولى الشيخ محمد أبي خمسين الأحسائي ، وقدوة الحكماء والأساطين الميرزا محمد شفيع التبريزي الملقب بثقة الإسلام ، وغيرهم من الملازمين له والمستفيدين من محضره الشريف . فالمعروف ممن حضر مجالس هؤلاء الأعلام من تلامذتهم وثُقاة أصحابهم أنه سمع منهم أعلى الله مقامهم في عدَّة مجالس أن والده كلَّما أصرَّ وألحَّ على السيد في أمر الإجازة لم يوفَّق لذلك ، ولم ترض نفس السيد الزكيّة قدِّس سرُّه أن يُجبر قلبه ويُجري

[4] وهو الميرزا محمد باقر الحائري الإسكوئي قدس سره 1230 هـ – 1301 هـ .

قلمه على بعض مرامه ومطلوبه ، وصار ميؤوساً حتى انتقل إلى جوار جده سلام الله عليه .

التصرف والتغيّر بعد وفاة السيد :

فمع هذا الاشتهار كيف يبقى لأحد وثوق بهذا المنشور أو تقنع نفسه بالسكوت أو الرُّكون إلى ذلك المسطور . ولولا أن : " ما كلُّ ما يُعلم يُقال ولا كلُّ ما يُقال حان وقته ... الخ [5] ، لذَكر ذاكرٌ بعض ما عُلم تحقيقاً ، مما نالته أيادي التصرف والتغيير في خاتم السيد قدِّس سرُّه ، بعد ما انتقل إلى جوار جده عليه السلام . وما تجاسروا وشبَّهوا بإمضائه وقلمه الشريف في خاتمه بعض الإجازات الموضوعة بقلم بعض الملازمين لخدمته والمنتحلين لمحبته . ومعروف لدينا اسماً ورسماً الذي كان مسلَّطاً وماهراً في تصرُّف الخطوط وتشبيه الإمضاءات كلٌّ بخطه وقلمه .

نسخة الأصل سبب الوثوق :

ومن ذلك يستريب الإنسان في كلِّ إجازة لم تكن بقلمه الشريف من البداية إلى النهاية . وقد اعترف الفاضل الكرماني أن الإجازة العربية المنشورة لم تكن بخطه وقلمه ، بل فيها إمضاء السيد وخاتمه . فأي وثوق يبقى لمن علم بعض هذه الأمور أو سبق

[5] البحار ج 53 ص 115 رواية 138 .

ذهنه ببعض الشبهة إلا أن يرى أصل النسخة وتقوم عنده إمارات الصحَّة .

المندرج الثاني :

قوله : " إن صاحب الغرض يمكن أن يقول إن ذلك مجعول .. إلخ " .

قلنا : ليس لأحدٍ عداوة مع الحق والواقع ، فإن صحَّ ذلك فلا يتمكن أحد من إنكاره ولا داعي لذلك . ولكن على كلِّ حقٍ حقيقة ، وعلى كلِّ صوابٍ نور ، وليس من يَعلم كمن لا يَعلم ، والله العالم بحقائق الأمور ، والمطَّلع على ما في الصدور .

بعض الإجازات لا تفيد إلا مدحاً :

وأما الإجازة الفارسية فإن صحَّت وثبتت فهي توصية ومدح لا تسمى إجازة . والحال أنه ليس فيها شيء من المشخِّصات والقرائن المعيَّنة لكون محمد كريم المذكور هو خصوص والده أو غيره ، حتى لم يذكر فيها اسم أبيه أيضاً ، فتبقى في قالب الاشتباه والإجمال إلا بالنسبة إلى من قطع وجزم .

الإجازة قد تفيد حسن الظن بالمستجيز فقط :

وثانياً : على فرض الصحَّة ، وتسليم أن النسخة المنشورة لها أصل أصيل ، ولم يتطرق إليها شائبة الوضع والجعل ، وما نالته يد

التصرف والاختلاف كلاً أو بعضاً ، فغاية ما في الباب أن الإجازة تُفيد حُسن ظنِّ المُجيز بالمُستجيز ، ووثوقه به حين صدور الإجازة منه ، لِما ظَهر من المُستجيز من إمارات الإسلام والإيمان ، وتظاهرٍ بحُسن الحال والأفعال ، ولا تكون الإجازة كاشفة عن باطنه وسريرته ، ولا تكون صكاً من الله ورسوله على وجوب اتباع المُستجيز على أيّ حالٍ تطور ، وكل صورة تُصوَّر ، وحجةً باقيةً له إلى يوم تقوم الساعة .

كم وكم من المجتهدين المجازين من الكمَّلين غيَّروا فطرة الله ، وارتدُّوا عن الديانة الإسلامية ، وانقلبوا عن الفطرة الأصليَّة ، ولم تنفعهم تلك الإجازات في الدارين .

المندرج الثالث :

ومن هنا تعرف فساد قول صاحب التبيان بعد أسطرٍ بما لفظه :

(فكلُّ من هو مسلِّم للسيد الأوحد ومعتمد على أقواله لا بد له من التصديق والتسليم لجميع ما قاله أبي في الفتوى والعمل وفي المعارف والحِكَم في أصول الدين وغيرها لأن ذلك في الحقيقة تسليم للسيد الأوحد وتصديق لقوله ... انتهى) .

الجواب الحلي :

تأمل فيه تجده كلاماً يُضحك الثكلى والسكارى من المصائب ويتعجب منه حتى الصبيان في المكاتب ، لم يتفوه بمثله جاهل

فضلاً عن عاقل . فهب أن أباه كان مُجازاً من السيد على زعمه ، فأي دليل دلَّ على هذه الكبرى الكليَّة التي ادعاها هذا الفاضل العلمي من وجوب التسليم في جميع ما عليه والده فتوىً وعملاً أصولاً وغيرها .

ليت شعري أفانقلب والده بهذه الإجازة نبياً أو وصيَّ نبي ، أو صار قلبُه مرآة اللوح المحفوظ مصيباً معصوماً لا يخطئ أبداً . ثم ما معنى التسليم في أصول الدين أليس التسليم والتقليد في الفروع فقط والإجازة إن كانت دِراية تُفيد جواز التقليد لا غير ، وأصول الدين لا تقليد فيها ولا تسليم ، بل الواجب على أفراد المكلفين عموماً أن يعرفها بالدليل ولو إجمالاً . ولم يقل أحد من القدماء والمتأخرين بالتقليد والتسليم فيها أصلاً .

الجواب النقضي :

ولو تنزَّلنا وماشيناه في ذلك وقبلنا منه دعوى التسليم لوالده فيما ذكر كلاً أو بعضاً ، وبنينا على ثبوت الإجازة المدعاة .

فنقول له : قد ثبت وتحقق بما لم يختلف فيه اثنان ، أن المولى الأوحد الأبهر الميرزا حسن الكوهر الذي هو تلميذ أرشد للشيخ الأوحد الأحسائي ، المجاز منه ومن السيد محققاً بالإجازتين الدِراية

والروايـة وجنـاب الأجـل ثقـة الإسـلام المـذكور[6] المجـاز مـن السـيد قـدِّس سـرُّه أيضـاً ، كـانا كِلاهمـا علـى خِـلاف مسـلك والـده ومـن الـرادِّين عليـه ، كغالـب تلامـذة الشـيخ والسـيد قـدِّس سـرُّهما المجـازين منهمـا أو مـن أحـدهما ، الـذيَن لم يرتضـوا ذلـك المسـلك بـل شـددوا النكـير علـى صـاحبه. مـنهم الشـيخ الأجـل الأمجـد الشـيخ محمـد أبـو خمسـين الأحسـائي المجـاز بطرقـي الإجـازة علـى التحقيـق مـن السـيد والمـيرزا المـذكور صـاحب الكرامـات والتصـنيفات والتحقيقـات الكثـيرة ، الـذي كـان محبـوباً ومقـرَّباً عنـد السـيد قـدِّس سـرُّه كثـيراً ، ومـأموراً مـن قبلـه باتباعـه ، وانتهـت إليـه الرئاسـتين والتقليـد في طـرف الأحسـاء ، كـان ممـن شـدد النكـير والـرد علـى والـده ، حـتى قـال في رسالته العملية لا تجوز الصلاة خلف الركنية .

الاعتماد على صاحب الإجازة المحققة :

فحينئـذ أُقْسِـم علـى صـاحب التبيـان بأبيـه وأخيـه ومـن يحبـه ويرتضـيه بنـاءً علـى مـا ادعـاه مِـنَ الموجبـة الكليَّـة في قولـه : " فكـل مـن هـو مسـلِّم للسـيد الأوحـد ومعتمِـد علـى أقوالـه لا بـد لـه مـن التصـديق والتسـليم .. الخ " . مـا الحيلـة والمنـاص في هـذا المقـام ؟ ومـا الـذي يصـنع المعتمـد علـى السـيد قـدِّس سـرُّه في هـذه المشـكلة والمعضـلة ؟ أيتَّبـع والـده المشـكوك مُجازيتـه منـه عنـد النـاس ، ويضـرب

[6] الميرزا محمد شفيع التبريزي الملقب بثقة الإسلام .

صفحاً عن هؤلاء الأطواد العظام المقطوع مجازيتهم بالنحوين من السيد وبعضهم من الشيخ أيضاً ؟. فتأمَّل جيداً وأعطِ النصفة من نفسك ، فالحق أوسع الأشياء في التواصف ، وأضيقها في التناصف وانظر لمن الترجيح ومن أحقُّ بالاتباع ، فإني أُوكِل ذلك إلى وُجدانك فزِن عندك بميزانك وعرفانك .

الكلام بدون الموازين العلمية :

ليت شعري كيف تزيَّن هذا المطلب عند الفاضل الكرماني ؟ وحلى طعمه في فمه ، وراج لديه جَرَيان قلمه ، حتى لم يقنع بما ذكره أولاً ، بل كرره في تضاعيف كلامه ، وجعله مِسكاً ختم به رسالته غير ملتفتٍ إلى مفاسده ونتنه قائلاً :

المندرج الرابع :

" نعم من كان مسلماً للسيد المرحوم أعلى الله مقامه مصدِّقاً له في إجازته فلا بد له من التسليم والتصديق للمرحوم الآغا أعلى الله مقامه ولا يجوز له الردُّ عليه بوجه من الوجوه اللهم إلا أن لا يصدِّق السيد المرحوم في ذلك وتلك مسألة أخرى وليس له حينئذ جواب ...انتهى ".

وقد عرِفْت جوابه مفصلاً نقضاً [7] وحلاً [8]، فيا سبحان الله ما أدري في كلامه هذا على أيَّة دليل اعتمد ، أو أيِّ قانون استند ، وأين ذهبت الموازين العلمية والقواعد الكلاميَّة . وما هذا الطغيان في المقال ، والجزاف في الأقوال ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . فلنقبض عنان الكلام فقد طال بنا المقام .

المندرج الخامس :

قال سلمه الله تعالى في الصفحة العاشرة من التبيان :

" وأما ما ذكروه سلمهم الله في كتبهم من أن المرحوم الآغا لو كان مُجازاً من السيد أعلى الله مقامه ، فلأيِّ شيءٍ لم يذكر إجازة السيد الأوحد أعلى الله مقامه في أول كتابه فصل الخطاب . وذكر فيه إجازته من المرحوم الآقا محمد شريف وإجازته من المرحوم الآخوند الملا حسين الكنجوي " . فأقول : يحتمل أنهم سلمهم الله لم يطَّلعوا على مقصد المرحوم الآغا أعلى الله مقامه ، وعلى دأب العلماء وعادتهم ، إذ لو كانوا مطَّلعين على ذلك لما نفوا إجازة السيد المرحوم أعلى الله مقامه للآغا للمرحوم أعلى الله مقامه

[7] الجواب النقضي هو : إيراد مثال يتطابق تماما مع الموضوع المتحدث فيه مع عدم شمول الحكم له .

[8] الجواب الحلي هو : بيان الخلل في الأسس والقواعد التي يقوم المطلب عليها .

لكونه لم يذكرها في فصل الخطاب . فإنَّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه . على أنَّ فصل الخطاب لم يكن كتاب دراية لتُصدَّر فيه إجازة الدراية وإنما هو كتاب رواية . وقد كان ديدن العلماء ودأبهم في تحصيل إجازة الرواية ، ويُصدِّرون بها كتبهم حتى تَصحَّ روايتهم . مع أن إجازة الرواية ليس لها في الواقع أهمية فإن التلميذ إذا كان صادق القول يُعطونه إجازة الرواية ، كما أعطى السيد الأستاذ أعلى الله مقامه إجازة إلى المرحوم محمد شريف والمرحوم الآخوند الملا حسين والشأن كل الشأن في إجازة الدراية والفتوى والاستقلال في العمل فإنها لا تُعطى لكلِّ أحد . والفرق بينهما يُعلم من الخبر الوارد عنهم صلوات الله عليهم : " خبر تدريه خير من ألف خبر ترويه " . والأخبار في الفرق بينهما متعددة . على أن إجازة الدراية لازمها إجازة الرواية ، فإن المجاز في الفتوى فإنما يفتي بمقتضى الرواية لا غير ... " .

إلى آخر ما قاله سلمه الله تعالى ، نقلناه بطوله لأن غالب فقراته غير خالٍ عن المناقشة والتنقيد .

موارد النفي والإثبات :

فأقول ـ معرضاً عن المناقشة في الألفاظ مع كثرتها ـ أما قوله " فإن إثبات الشيء لا ينفي ما عداه " .

فإنما يصح ويجري فيما إذا كان المنفي والمُثبت كلاهما في عرَض

واحد لم يكن لأحدهما جهة أولوية .

ولا يكونان متناقضين بحيث يلزم من نفي كلٍ إثباتُ الآخر وبالعكس كالوجود والعدم والزوج والفرد والحركة والسكون ونحوها . ولا يكون بينهما تقابل العدم والملكة وهكذا ، وإلا فإثبات الشيء ينفي ما عداه قطعاً وهذا واضح لا سترة فيه .

وفيما نحن فيه ليس المُثبت والمنفي كلاهما في درجة واحدة وعرض واحد عند المستجيز ، بل المُثبت عنده من قبيل الفرع والمنفي كالأصل ، حيث أنه في مقام الافتخار والتيمن وإظهار التبرك والتشرف . فهنا جهة أولوية لذِكر الأصل ، ومع ذلك فإذا ترك الأصل وقنع بذكر الفرع دلَّ على عدم وجود الأصل ونفيه .

مثلاً إذا كان الراوي سمع الحديث من الصادق عليه الصلاة والسلام وإن كان سمعه من زُرارة أيضاً ، ففي مقام الرواية لا يروي إلا عن الإمام عليه السلام ، ولا يروي عن زُرارة إلا تطفّلاً

فإن روى عن زُرارة وأسند عنه دلَّ على عدم سماعه من الإمام عليه السلام ، وإلا لروى عنه عليه السلام . إلا أن يكون الراوي غير معتقدٍ للإمام عليه السلام أو جاهلاً لا يميز الفرق بين الروايتين . فالرواية عن زُرارة في هذا المقام حيث أنها فرع تنفي الرواية عن الإمام عليه السلام حيث أنها الأصل وليستا في مرتبة واحدة .

نعم لا تنفي الرواية عن حمران أو أبي بصير أو غيرهما لأنهم من جهة الفرعية في عرَض واحد ودرجة واحدة .

وإثبات الشيء لا ينفي ما عداه هذا محلّه لا ما نحن فيه . فإن الحاج خان المرحوم في فصل الخطاب في الصفحة التاسعة لمَّا أثبت روايته وكونه مُجازاً عن ملا شريف الكرماني والآخوند الملا حسين الكنجوي عن السيد قدِّس سرُّه ، وهو في مقام الافتخار والتيمن . نفى كونه راوياً ومُجازاً عن السيد قدِّس سرُّه بلا إشكال ، وإلا لذكره وتيمن به لأصالته وأولويته ، ولم يقنع بذلك حتى أردفه بذكر سواد إجازة السيد لهما تيمناً وتبركاً . وأي عاقل يقدِم على ذلك إلا إذا كان صِفر اليد عن الأصل . ولولا أن ذلك الإثبات ينفي هذا الأصل لَما اعتذر الولد بعد ذاك الكلام الواهي بأن إجازة والده من السيد إجازة دِراية لا إجازة رِواية حتى يصدِّر كتابه بها.

فهذا الاعتذار منه تسليم لكون أبيه صِفر اليد عن إجازة الرواية وتسليمٌ منه لكون إثبات الشيء هنا ينفي ما عداه ، ولذا سلَّم المنفي واعتذر عنه بوجود إجازة الدراية فافهم وتبصر .

وأما قوله :

" على أن فصل الخطاب لم يكن كتاب دراية لتُصدَّر فيه إجازة الدراية وإنما هو كتاب رواية " .

ففيه مضافاً إلى أن شرح هذه العبارة وفهمها موكول إلى

صاحبها ، فإنه لم يُعهد من أحد إذا صنَّف كتاب معقول من حكمة أو أصول أو كلام أو غيرها أن يُصدِّره بإجازة الدراية .

إن فصل الخطاب وإن لم يكن مَتنه كتاب دراية ، لكن الفتوى والترجيح والرأي مذكور في الهامش ، وكلما عدَّه من الإلهامات الخاصة والواردات الغيبية أثبتها في هامش الكتاب . فعلى ما ذكره من تصدير كتب الدراية بإجازتها ينبغي أن لا يهمله والده ويصدِّره بإجازة درايته إما في المتن أو في الهامش .

أقسام إجازة الرواية :

ثم اعلم أن المتداول والمعتنى به بين العلماء الأعلام من الصدر الأول ، سيما العلماء المحدثين ، إنما كان هو إجازة الرواية على أنواعها : من قراءة المُجيز أو المُستجيز عليه أو المناولة على أقسامها وأقل مراتبها الإذن والرخصة في الرواية ، الذي تداوله متأخروا المتأخرين من الأصحاب ، وذلك لأنهم ما كانوا يعتبرون بالوِجادة أي وِجادة الرواية في الكتب المنسوبة إلى أربابها . فلذا كان تمام اعتنائهم بالإجازة إمَّا قولا أو كَتْباً . وهذه الإجازة كانت هي الشائعة بينهم ، بل ما كانوا يعرفون غيرها .

شهادة الدراية :

ثم حدث بين المتأخرين ومتأخريهم أنهم تداولوا في بعض

الإجازات الإشارة إلى مقدار استعداد المستجيز وفضله وعلميَّته ، فإن صرَّحوا فيها بأنه ذو ملكة واستنباط وله أهليَّة الفتوى وردِّ الفروع إلى الأصول اشتملت الإجازة على رخصة وشهادة . فاصطلحوا بتسميتها إجازة الدراية أو إجازة رواية ودراية . وفي الحقيقة إجازة الدراية شهادة في حق المستجيز على أنه فقيه وصاحب ملكة واستنباط . وتسميتها إجازة إما لاشتمالها على إجازة الرواية ، أو اصطلاح وتسامح ، وإلا فهي حقيقة شهادة لا إجازة . ولا تستحق اسم الإجازة إذا خلت عن إجازة الرواية وهذه الشهادة ثمرتها اطمئنان المستجيز في عمله بفتواه ، أو وثوق الغير في رجوعه إليه . وإلا فإن بلغ المرء مبلغ الرجال ، وصارت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام ومسائل الحلال والحرام وجب عليه العمل بما أدى إليه نظره ، وحرم عليه التقليد سواء أجيز في ذلك أم لم يجز . وهذا أمر غير محتاج إلى الإجازة والرخصة ، بل حتى لو مُنع لم يكن تكليفه إلا ذلك .

فهذا شاهد قوي لما ذكرناه من أن تسميتها بالإجازة إما لأجل اشتمالها على إجازة الرواية ، أو على نحو المجاز والعناية . بخلاف إجازة الرواية فإنها ما لم تحصل ما دخل المرء في سلسلة حملة الأخبار ، وما خرجت رواياته عن حال الإرسال إلى مقام التعنعن والإسناد بحسب الاصطلاح .

ولذا كانوا يعتنون إليها تمام الاعتناء قديماً وإلى الآن ، بل إذا تأملت جميع إجازات الأصحاب المختصرة والمطولة خصوصاً ، القدماء والمحدثين لا تجد غير إجازة الرواية .

ومما ذُكر يظهر لك ما في قوله سلمه الله تعالى : " يُحتمل أنهم لم يطَّلعوا على مقصد الآغا أعلى الله مقامه . وعلى دأب العلماء وعادتهم ... إلخ " . وتعرف من الذي لم يطَّلع على دأب العلماء وديدنهم ومن الأجنبي عن سيرتهم وطريقتهم .

الشهادة بالفضل والعلم لا توجب الدخول في سلسلة الرواة :

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه كثيراً ما يشهد الإنسان بأن الطرف المقابل عالم ذو ملكة واقتدار ، وإن كان فاسقاً أو كافراً أو خارجاً ولكن لا ترضى نفسه أن يُدخله في سلسلة مشايخ الإجازة . لعدم أهليَّته وقابليَّته إذ الشهادة تدور مدار الوجود وهو ملاكها ، ومهما وجد شهد له ولو عند الأجنبي . بخلاف تحمُّل الآثار وجعله من نقلة الأخبار ، فإنه يحتاج إلى وثوق واطمئنان وأهليّة .

مثلاً إنّا نشهد لكثير من الأحبار والقسيسين وعلماء المخالفين بالعلميَّة والفضل والملكة ، وكونه في غاية القوة من التحقيق والدراية ولا نرضى أن ندخلهم في زمرة حمَلة الأخبار ونقَلة الآثار قطعاً وهذا واضح لا غبار عليه .

اجتماع إجازة الدراية والرواية :

فالإجازتان بينهما عموم من وجه متعلقاً وموروداً قد يفترقان ، فتكون هناك إجازة دراية ولا رواية ، فيما إذا كان المستجيز ذا ملكة واجتهاد ولم يكن مرضيًّاً ولا ثقةً لدى المُجيز . وتكون إجازة رواية ولا دراية فيما إذا كان المُستجيز طرف الاطمئنان والوثوق ولم يبلغ درجة الاجتهاد ، ويجتمعان فيما إذا حوى المُستجيز كلتا الرتبتين والدرجتين الرفيعتين .

الإجازة هي الرواية :

فكل مُجيز بالدراية إن كان المُستجيز موثوقاً ومرضياً عنه لديه لا بد أن يصرّح فيها بإجازة الرواية أيضاً ، بل يجعل الدراية مقدمة ووسيلة إلى ذلك . ويقول حيث إن فلان بلغ كذا وكذا من العلم والفضل أجزته أن يروي عني مسموعاتي ومقروآتي وهكذا . فلو كانت الإجازة فاقدة وخالية عن إجازة الرواية سقطت عن درجة التشرف والافتخار . بل وعن الاعتبار ، بل لا تعدُّ عندهم إجازةً أصلاً .

أمثلة على إجازات الرواية المقرونة بالاجتهاد والفضل :

أنظر إلى إجازات القوم للشيخ الأوحد الأحسائي أعلى الله مقامه . وإجازاته لسائر تلامذته كالسيد الأمجد والمولى الميرزا

الكوهر والشيخ عبد الخالق اليزدي وحجة الإسلام الآخوند ملا محمد المامقاني والميرزا عبد الرحيم القره باغي والملا محمد تقي الأردبادي وغيرهم ، وكذا إجازات السيد الأمجد أيضاً للميرزا الكوهر والشيخ أبي خمسين الأحسائي وثقة الإسلام التبريزي والشيخ عبد الخالق والآخوند ملا حسين الخسرو شاهي ... وغير وغير أعلى الله مقامهم ، على ما وصلت إلينا وكشفنا عنها . أية واحدة منها خلت عن إجازة الرواية ، مع تصريحهم باجتهادهم وفضلهم فبعد ما بالغ المجيزون في فضل المستجيز وعلميَّته وقوته لا محالة ذيَّلوها وشرَّفوها بلفظ أجزت له أن يروي عني كذا . وما رأينا شيئاً من إجازات المشائخ فاقد لإجازة الرواية ، لأنهم على ديدن الأصحاب السابقين ووتيرتهم لا يختلفون عن مسلكهم وطريقتهم في هذه الأمور غالباً ، فكل إجازة دراية عندهم بالنسبة إلى من هو محلُّ الوثوق والاطمئنان . لا مطلقاً . تشتمل على إجازة الرواية ولا عكس .

الإجازة الخالية من الرواية :

فإذا رأيت الإجازة قد احتوت على وصف المُستجيز في ملكته وفضله ومع ذلك لم تُشرَّف بلفظ أجزت ، فهذا تلميح من المُجيز بل نَصب إمارة على أن المستجيز ليس بمقبول ولا مَرضيّ عنده . وأن تلك الشهادة منه صدرت مشوبة بنوع من الإعذار والتقية ،

ودفعاً عن بعض المحاذير وملاحظة بعض العواقب والمصالح . وربما يستعمل في شهادته وعباراته بعض التورية ويأتي بألفاظ ذات وجوه ومعاني عديدة ، له من بعضها المخرج والتفصّي ولأهلها تلويح وإشارة . فعلى هذا كلما زادت الإجازة أي الشهادة توصيفاً ومبالغةً ولم تُذيَّل بإجازة الرواية زادت ضعفاً ووهناً واكتست ثوب التشابه وغبار عدم الاعتناء .

النتيجة :

فثبت بحول الله وقوته أن إجازة الدراية بمجردها إذا عرت عن إجازة الرواية لا فخر بها ولا كرامة ، إن لم تكن مزرية بحال المستجيز ومشيرة إلى قِصَر مقامه . وإلا لَما عدل فيها عن سيرة الأمثال والأقران ولم يبخل عنه بكلمة أجزتُ أو فَارْوِعني أو حدِّث ولأدخله في سلسلة الشجرة المباركة وأودعه أسرار الآثار وأنوار الأخيار . وشرّفه برخصة الدعوات وإجازة الأذكار ، التي هي الشرط أو الجزء الأعظم في تأثيرها ، المرسومة في إجازات الكمَّلين للكمَّلين والمتداولة بين الخواص الواصلين .

الأهمية لإجازة الرواية في فضل المستجيز :

إذا أتقنت ذلك عرفت ما في قوله سلمه الله تعالى :

" مع أن إجازة الرواية ليس بها في الواقع أهمية ..." إلى قوله :

" والشأن كل الشأن في إجازة الدراية والفتوى والاستقلال في العمل فإنها لا تعطى لكل أحد ... انتهى " .

من عدم إصابة الحق وخروجه عن جادة الحقيقة لما عرفت من أن الإجازة اسما ورسماً وتداولاً هي الرواية لا غير . وهي المهم قديماً وحديثاً وهي المعيار والعلامة على كون المستجيز مقبولاً وموثوقاً ومرضيّاً عنه لدى المجيز ، وعلى أن صدور الإجازة منه ليس مشوباً بنحوٍ من الإعذار بل على نحو الرغبة والرضا والاختيار . وعرفت أن إجازة الدراية المحضة ليس لها شأن من الشأن ، وإنما هي شهادة على الملكة والقوة كسائر الشهادات ، تدور مدار الثبوت والوجود ولو عند الفاسق والكافر . وليست هي عطيَّته ورتبته من المجيز حتى تدل على أهليَّته المحل والمورد ، فإن المجتهد الفاسق أيضاً تكليفه هو الاستقلال بالعمل وحرمة الرجوع إلى الغير . وكل من اطلع على فضله وملكته يشهد له بذلك ولا يكتمها إذ لا مزيَّة لهذه الشهادة ولا كرامة بها إلا إذا كانت محتوية ومذيَّلة بإجازة الرواية كما عرفت ، فتلك إن حصلت من أهلها هي النعمة العظمى والكرامة الكبرى ، ينبغي أن يُضرب عليها آباط الإبل ، ويُشدّ إلى تحصيلها الرِّحال من مخفٍّ ومُثقل ، وتطمئن إليها النفوس ويُطأطأ لها الرؤوس .

وتلك الإجازة العربية المدّعاة المنسوبة إلى السيد قدِّس سرُّه ،

إن صحت فهي كما تراها شهادة صرفة ، ليست هي من المزايا بمكان ولا لها شأن من الشأن .

عدم التلازم بين الإجازتين :

وأما قوله سلمه الله تعالى :

" على أن إجازة الدراية لازمها إجازة الرواية فإن المجاز في الفتوى فإنما يُفتي بمقتضى الرواية لا غير... " فغير سديد .

أما أولاً : فلِما سبق من أن تلك شهادة على الموجود وهذه عطيَّة من المجيز ، ومنحة وجود . وإنما تباين مفهوماً وعموم من وجه مورداً ، فأين اللزوم وأي دلالة للشهادة بأن زيداً مجتهد ويستقل بالعمل على أنه مجاز أن يروي من الكتب الأربعة أو غيرها .

وثانياً : فلأن مقام الإجازة ليس مما يُتسامح ويُتوسع فيه بل هو مقام الحصر والضيق يُتَّبع فيها مفاد العبارات المحكمة ، لا عبرة فيها باللوازم والمتشابه والمحتملات ، بل المدار على النصوص والظواهر والتصريحات .

وثالثاً : فلو كانت الملازمة المذكورة صحيحة وثابتة فَلِمَ لم يعبأ بتلك الإجازة المدعاة في فصل الخطاب ، ولم يُصدِّر كتابه بها مع أنه كتاب رواية وتلك الإجازة لازمتها إجازةُ الروايةِ على ما ذكره .

وأما قوله سلمه الله تعالى : " والفرق بينهما يُعلم من الخبر

الوارد عنهم صلوات الله عليهم : " خبر تدريه خير من ألف خبر ترويه " [9]. والأخبار في الفرق بينهما متعددة ... انتهى " .

فكأنه سلمه الله تعالى رام الاستدلال على علو رتبة إجازة الدراية على قسيمها بهذا الخبر المعروف ، فأما الأصل أي تقدم تلك الإجازة من حيث هي وتفوقها على صاحبتها كذلك فلا إشكال فيه ، لأن الدراية شرفها ذاتي وقسيمها شرفه كسبي ولكن دلالتها على علو درجة المجاز وكونه مورد عناية المجيز فكلاً إلا بالشرط الذي أسلفناه لا مطلقاً .

المقصود من الرواية :

وأما دلالة الرواية على ذلك فتتوقف على فهم معناها .

فنقول : بعد الغض عما يُراد من لفظ الخبر ، هل المراد منه الحديث الوارد عنهم عليهم السلام أو مطلق الخبر ؟ كما هو الظاهر أن الرواية لها معنيان :

المعنى الأول : أن يكون المراد بالدّراية في الخبر القطع والعلم ، كما هو ظاهر اللفظ . فيكون معناه خبر تقطع به وتعلم بوقوعه خير من ألف خبر ترويه ولا تقطع به ، لأن الأول لا يقبل الشّك والتشكيك ، بخلاف الثّاني فإنه يقبلهما وبينهما ما بين السّماء

[9] البحار ج 2 ص 206 رواية 96 .

والأرض من الفرق .

والمعنى الثّاني : أن يكون المراد من دراية الخبر هو فهم معناه والإحاطة بما يُقصد منه ، فيكون المعنى خبر تُحيط خبراً بمعناه وتفهمه خير من ألف خبر لا تحيط بذلك ، إذ لا فائدة في الخبر للراوي أو غيره ما لم يُفهم معناه ولو كان ألفاً ، وذو الفائدة والنّفع ولو كان واحداً خير من ذلك بالبديهة . وهذا الوجه وإن كان قريباً بحسب المعنى لكنه بعيدٌ لفظاً ، لأنه خلاف ظاهر لفظ الدّراية . ودرى بمعنى علِم لا بمعنى فهِم ، ويحتاج إلى تصرّف في الفقرة الأولى وتقدير في الثّانية . " أي خير من ألف خبر ترويه ولا تفهم معناه " ، بخلاف الوجه الأول فإنه هو الظّاهر بل المتعين لخصوص مادة الدّراية لغةً واستعمالاً ، كما في قوله تعالى : (... وما يُدريك لعل الساعة قريب)[10] أي " وما يُعلمك ". وقوله تعالى : (... وما كنت تدري ما الكتاب ...)[11] أي " ما كنت تعلم " لا " ما كنت تفهم ". ومنه المثل والكلمة المعروفة " الرواية لا تعارض الدراية " ، كما أجاب المفيد رحمه الله أحد القضاة لما اعتذر عن اعتداء الشيخين على الزّهراء سلام الله عليها ، بأنهما تابا بعد ذلك ، واعتذر أيضاً عن خروج خال المؤمنين وأمهم على مولانا أمير

[10] الشورى 17 .

[11] الشورى 52 .

المؤمنين عليه السّلام بتوبتهما أخيراً قال المفيد رحمه الله الاعتداء والخروج دراية ، أي معلوم محقق ، والتوبة منهم رواية " أي غير ثابت " ، والرّواية لا تعارض الدّراية فسكت القاضي وأُفحم . والحاصل فالمعنى الأول للرواية هو الأظهر والأوفق .

فبناءً عليه لا تكون الرواية شاهدة لمطلوب الفاضل الكرماني ، ولا تمس مقصوده ، لأن مقصوده أن إجازة الاجتهاد والاستنباط خير من إجازة الرواية . والرواية مفادها أن الخبر المعلوم والمقطوع به خير من ألف ليس كذلك . وفي الحقيقة أن الرواية تقسم الخبر إلى صنفين ، فتجعل الصنف المعلوم والمقطوع به ولو واحداً خير من الصنف الذي ليس كذلك ولو كان ألفاً . وأين هذا من ذاك وبينهما بَون بعيد .

نعم لو كان معنى إجازة الدراية هي إجازة العلم أو القطع بالأحكام أي التصديق والشهادة من المجيز لذلك لكان لما ذكره وجه فتأمل .

وعلى كل حال تلك الإجازة بمجردها ما لم تحتوِ على إجازة الرواية لا تُسمن ولا تُغني من جوع كما مر مكرراً ومفصلاً .لأنها شهادة صرفة ولا تدل على كون المجاز محل لطف ومورد عناية أبداً .

وبعد هذا كله قد انكشف لك باعتراف الفاضل الكرماني أن

السيد قدِّس سرُّه لم يَرَ الحاج المذكور راوياً ، وما رضي أن يدخل رسماً في زمرة الرواة الذين عناهم الإمام عليه السلام في توقيعه الشريف لشيخنا علي بن محمد السيمري : " وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا .. الخ " [12]. وإلا لسخى له بإجازة الرواية وما امتنع عن حقه من كلمة " أجزتُ أو حَدِّثْ أو فارو عني " أو غير ذلك . فافهم وتبصر فإن كنت ممن يدَّعي محبة السيد قدِّس سرُّه وينتحل موالاته كما هو ملتهج الفاضل الكرماني والمكرر في كلماته ، فاعرف رمزه وإشارته وانزع عن جيدك قلادة التقليد والعصبية ودع المسالك المنحرفة عن الجادة المرضية ، وكن رجلاً " يعرف الرجال بالمقال ، لا المقال بالرجال " . واجعل ربك واليوم الآخر نصب عينيك في جميع الأقوال والأحوال .

عدم توافق الرأي هو دليل آخر :

هذا والحال أن المعروف والظاهر من مذاق الخصم أنهم لا يرون طريقة الاجتهاد والتقليد إلا بدعة وضلالة . ولا يرون الأدلة أربعة بل اثنين الكتاب والسنَّة فقط . وكلام والده حيث قال في الصفحة التاسعة من فصل الخطاب : " فالواجب تقليد آل محمد عليهم السلام " يشعر بذلك بل يدل عليه . فلذا تراهم في

[12] الاحتجاج ج 2 ص470 .

رسائلهم العملية يجعلون مختارهم وفتواهم لفظ الرواية ومتن الحديث ويعبرون غالباً في فتاويهم بلفظ " رُوي " . وذلك كله منهم على خلاف الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه والسيد وجميع تلامذتهما . فإنهم من أهل الاجتهاد والتقليد . والأدلَّة عندهم أربعة الكتاب والسنَّة والإجماع ودليل العقل . وصنَّفوا في ذلك رسائل ، راجع المجلد الأول من جوامع الكلم [13] و مجموعة الرسائل [14]، ينكشف لك حقيقة المقال .

فعلى ما عرفت من مذاق القوم ومسلكهم لا تنفعهم إذاً إجازة الدراية كل النفع . والشأن كل الشأن عندهم في إجازة الرواية حتى يكونوا بتلك رواةً وقرىً ظاهرةً [15] وثقاة .

والحق والإنصاف أن القوم لم يربحوا في تشهير هذه الإجازة على أنفسهم . ولو كانوا تركوا الأمر ووضعوه في سُنبله لكان خيراً لهم وأحسن وأدخل في التمويه وتعمية الأمر والتشبيه . ولبقي من يرجع إليهم من العوام في غفلة واشتباه بين مصدق ومكذب ،

---

[13] رسالة مباحث والرسالة الإجماعية وإجتهادات ظنية وشرح التبصرة .

[14] للسيد كاظم الرشتي " رسالة في الأدلة الأربعة " .

[15] قال تعالى : " وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالياً وأياماً آمنين " . سبأ **18** . عن القائم عليه السلام في هذه الآية قال : (نحن والله القرى التي بارك الله فيها وأنتم القرى الظاهرة) . الصافي ج **4** ص **217** .

ومحتمل في حق المعترض التغرض أو عدم الإحاطة والإطلاع ، لأن حُب الشيء يعمي ويصم . وكل متبع مسلك وطريقة لا ترضى نفسه غالباً إلا بتصحيح تلك الطريقة ، والدفع عنها مهما أمكن بكل تكلف واحتمال . ولكن بإطلاعه على سواد هذه الإجازة ، مع هذا التنبيه منّا ترتفع عنه تلك الغفلة ، وينكشف عن عينه الغطاء ، وتنفتح عليه أبواب الاحتمال . ويلتفت إلى أنه ما السبب في عدم تذييل السيد قدِّس سرُّه تلك الإجازة على فرض صحتها بإجازة الرّواية ؟. وما السر في ارتكاب المستجيز بما عنده من المنزلة والارتفاع ذُل السؤال والخضوع في استجازته من العالمين الجليلين والفاضلين النبيلين الآخوندين ملا حسين الكنجوي . وملا شريف الكرماني ؟. وأي نقص كان في تلك الإجازة المنسوبة إلى السيد قدِّس سرُّه حتّى احتاج إلى التّكميل بهذه الاستجازة ؟. فيتسع إذاً الخرق على الرّاقع ، ولا يسدّه عن الاحتمالات مانع . ولنقصر الكلام فقد طال بنا المقام ، ونصرف العنان إلى سائر عبائر التبيان .

المندرج السادس :

قال سلّمه الله تعالى في الصّفحة السادسة منه : " ولكني لم أكن بصدد الرّد والجواب لهم لِما ذكروه في كتبهم سلّمهم الله من محاسن الاتحاد والائتلاف وعدم الاختلاف . إلا أني أراهم عملوا

بمواعظهم التي ذكروها بالنسبة إلى غير أبي العلامة وأخي الفهّامة أعلى الله مقامهما . وأما بالنسبة إليهما رفع الله شأنهما فلم يعملوا بمواعظهم بل أخذوا يشنِّعون عليهم بما لا يليق بهم . ويالیتهم اكتفوا بنقل عين عباراتهم التي ذكروها في كتبهم ، بل غيروها وحرفوها وأوّلوها على حسب ما يريدون ، ثمّ بثُّوها ونشروها في النّاس . بالجملة إني لم أقدم على الجواب حذراً من مزيد الاختلاف ... انتهى " .

اعلم أنّ الاتحاد والإتفاق مما لا يسترِيب في حسنه كل ذي مسكة ، وقد ندب إليه الشّرع في الكتاب والسنّة ، بل إذا دققنا النظر في خصوصيات قوانين الشرع الشريف وأحكامها وواجباتها ومندوباتها وخفيات دقائقها وجزئياتها نرى أغلبها متكفلاً لذلك ، وناظراً إلى جهة الجمع والتأليف إما صراحة ومطابقة أو لزوماً ، كاستحباب صلاة الجماعة بذلك الحث والتأكيد ووجوب صلاة الجمعة عند اجتماع شرائطها . وعدم انعقاد جمعتين فيما دون فرسخ ، ولزوم اجتماع أهل المصر وقراها وسوادها من فرسخين في مسجد واحد . ووجوب الحج للمستطيع لاجتماع أهل الأمصار المختلفة ، والديار العميقة المتشتتة . وكراهة الطلاق وحرمة الغيبة والحسد والظلم لأدائها إلى التشتيت والنفرة ، ووجوب الزكاة وتفريقها على الأصناف الثمانية ، ووجوب الخمس واستحباب

التـزويج والـولائم ، والمبـادرة بالسـلام والمصـافحة وعيـادة المـريض وقضـاء حاجـة المـؤمن ، وتشـييع الجنـازة والتعزيـة وغـير ذلـك حـتى إقامـة الحـدود وأحكـام الـديات وغيرهـا ممـا يطـول ذكرهـا ولا يناسـب المقـام كـل ذلـك للـمِّ الشـعث ، وجلـب النفـوس وإمالتهـا وتأليـف الخلـق وجمـع شـتاته ، وهـذا واضـح لا مِريـة فيـه . ولكـن الشـأن والكـلام في معرفـة موضـوع الاتحـاد ومحلـه ، وتميـز مـوارد حسـنه بعضها عن بعض .

موارد الاتحاد :

فنقـول الاتحـاد تارة يكـون في الأمـور الدنيويـة ، وأخـرى في الأمـور الدينية .

الاتحاد في الأمور الدنيوية :

أمـا الأول : فـلا كـلام في حسـنه ولا غضاضـة ، لأنـه مـن لـوازم التمـدن الإنسـاني ، وقـوام انتظـام أمـور المعـاش والمُلـك ، والسـعي في إصـلاحها مـن مُسـتقلات العقـل والفطـرة ، إلا في مـوارد مخصوصـة كشـف الشـرع بمنعـه عـن الفسـاد والاخـتلال ، وتلـك الأحكـام والوظـائف المقدسـة المـذكورة وغيرهـا ناظـرة إلى حفـظ هـذه الجهـة ، وإحكـام أساسـها وصـونها عـن الخلـل وانفصـام عروتهـا وسـد خللهـا وفُرجهـا ، ومنعهـا عـن توليـد الاخـتلاف والفسـاد . بـل عمـدة الحكمـة في وضـع الشـرع سـيما الشـرع الفـائق المحمـدي ، بعـد دعوتـه إلى

التوجه إلى المبدأ ، وعبادة الواحد المعبود ، هو الإصلاح بين الخلق وتمهيد قواعد التمدُّن ، وقطع المواد الموجبة للهرج والمرج ، وتدارك ما عسى أن يحدث ويتولد من بعض الاختلاط والاجتماع .

الاتحاد في الأمور الدينية :

وأما الثاني : وهو الاتحاد الديني قضية فيها تفصيل .

أقسام الاختلاف :

إذ الاختلاف في الديانة والمذهب على قسمين : قد يكون حقيقياً وقد يكون موهومياً . والاختلاف الحقيقي أيضاً على نوعين قد يكون ذاك الاختلاف في أصول الدين والمذهب ولوازمها وفروعها ، كفروع التوحيد والنبوة والإمامة وغير ذلك وقد يكون في فروع الدين فقط ، كالاختلاف في وجوب صلاة الجمعة في زمان الغيبة عيناً أو تخييراً أو حرمتها ، ونجاسة ماء الغسالة أو طهارتها ، فهذه أقسام ثلاثة إجمالاً .

القسم الأول الاختلاف في أصول الدين :

أما القسم الأول أي الاختلاف في أصول الدين وهو الأصل في التفرقة ، فالاتحاد في هذا النوع من أصعب الأمور ومن المحال عادةً ووقوعاً. إذ كل من اتخذ مسلكاً ومذهباً اعتقاداً ، أو تلقياً من

آبائه وأجداده ، أو تعصباً ، فهيهات أن يفارق عن ما هو عليه ويترك ما اعتاده أو تعصب به ، إلا قليل ممن أُلهِم بالإنصاف ، وتجنّب داعي الهوى وليس كل أحد مقصور همته على اتباع صريح الحق ومصاص الصدق ، مضافاً إلى كثرة الغفلة ، واستيلاء الجهل واختلاف الأفهام ، وتشتت الميولات ، وعدم انحصار الدواعي والأغراض . ولا يتأتى الإصلاح الديني والاتحاد الحقيقي بحيث تعود الأمم كلها أمة واحدة ، وترجع الملل إلى ملة صحيحة فاردة إلا ببركة رجل مطَّلع على البواطن ، وقادر على سدّ ثغور كل خلل ، ومهيمن على جميع العلوم والأسرار ، وقوي على إزاحة العلل والأسقام ، ومأمور مع ذلك بالتصفية التامة . وليس هو إلا صاحب السيف الأكبر ، والخيط الأصفر [16]، وهو المربِّي الأعظم المنتظر الذي يملاء الأرض قسطاً وعدلاً ويصفِّي صفحتها تصفية حقيقية تامة ، ويتخلخل نور عدله جميع خفايا وزوايا العالم ويمسح الأديان مسحاً عاماً ويشيِّد دين جده صلى الله عليه وآله تشييداً تاماً ، فهناك يظهر تأويل قوله تعالى : (... ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) [17]. ويجمع شمل أهل الأرض على كلمة واحدة

[16] راجع البحار ج 26 ص 8 رواية 2 .

[17] الصف 9 ، عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : (سألته عن قول الله... قلت : " ليظهره على الدين كله " قال :

، فأما أهل الحاجة فيسد حاجتهم من كل جهة ويحق تأويل قوله تعالى : (... يُغن الله كلاً من سَعته) [18]. وأما الأشرار والمنافقون فيحصدهم بسيفه ، تحقيقاً لباطن قوله تعالى أو تأويله : (... منها قائمٌ وحصيد) [19]. وأهل الوسوسة والشكوك فيزيل شبهاتهم ووساوسهم ، بالبراهين الشافية والمعجزات الكافية وأهل الشرف والفضل فيقودهم بخُلقه العظيم وأنوار جماله وجلاله وأشعة علومه الزاهرة . قال سبحانه وتعالى : (وأشرقت الأرض بنور ربها ...) [20]. وبالجملة فحيث أنه المصداق الأكمل لقوله تعالى : (قل فلله

ليظهره على جميع الأديان عند قيام القائم ...) ، البرهان للسيد هاشم البحراني م 4 ص 329 ، وتأويل الآيات الظاهرة للسيد شرف الدين الإسترابادي ص 687 ، والصافي للفيض الكاشاني ج 2 ص 338 في تفسير سورة التوبة آية 33 .

[18] النساء 130 ، روي عن علي عليه السلام أنه قال : إذا قام قائمنا يستغني كل أحد عن علم الآخر وهو تأويل قوله تعالى " يغن الله كلا من سعته ... " ، شرح الزيارة الجامعة للشيخ أحمد الأحسائي ج 3 ص 356 .

[19] هود 100 .

[20] الزمر 69 عن الإمام الصادق عليه السلام قال : " رب الأرض إمام الأرض ... " قيل فإذا خرج يكون ما ذا ؟ قال : إذاً يستغني الناس عن ضوء الشمس ونور القمر ويجتزؤن بنور الامام عليه السلام " ، الصافي ج

الحجة البالغة ...) [21]، يداوي كل الأسقام ويعالج الأمراض ، ويقطع قاطبة الأعذار ، ولا يدع عليه السلام للكفر دعامة ، ولا للشرك أساساً ، ولا للباطل عِرقاً ، ويقطع مواد الاختلاف عن أصولها ، ويقلع عروق النفاق بشعبها وفروعها ، فيعلو ببركته فسطاطُ الإسلام على أعمدة العدل ، ويسمو قصور الإيمان على أساس الفضل ، وينشر راية الحق في بلاد الدنيا على جميع الورى ، فلا يُسمع صوتٌ إلا صوت الإسلام ، ولا يُرى نورٌ إلا نوره ، ويحق كمالاً قوله عز من قائل : (إن الدين عند الله الإسلام ...) [22]. اللهم عجل فرجه وسهل مخرجه واجعلنا من أنصاره وأعوانه ، ومن المتشرفين بدولته وزمانه

القسم الثاني الاختلاف في فروع الدين :

وأما القسم الثاني أي الاختلاف من جهة فروع الدين ، فذلك وإن كان لا بد منه لتفاوت الأفهام وسعة المدارك واختلافها ، لكن

---

4 ص 331 ، وتأويل الآيات الظاهرة ص 524 ، والبرهان م 4 ص 87 .

[21] الأنعام 149 عن الإمام الصادق عليه السلام قال : " نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض " البرهان م 1 ص 561 ، والصافي ج 2 ص 168 .

[22] آل عمران 19 .

لا ينبغي من المؤمن العاقل ، فضلاً عن العالم الفاضل أن يجعل أمة محمد صلى الله عليه وآله ، وشيعة علي عليهما وعلى أولادهما ألف الصلاة والسلام ، لأجل الاختلاف الفرعي فِرَقاً وأحزاباً ، ويسم على ناصية كل فرقة بوصمة اسمٍ ولقب . ويدعوهم إلى التفرقة والاعتزال والتنابز بالألقاب ، على خلاف رضى الله ورسوله وأوليائه الطاهرين سلام الله عليهم . إذ بعد اتفاق الجميع في أصول الدين والمذهب ، وكون مدار العموم على كتاب الله والكتب الأربعة القديمة ، والجوامع الثلاثة الحديثة ، وما صحَّ روايته عن المعصومين الأربعة عشر عليهم ألف الصلاة والسلام ، لا معنى للاختلاف أصلاً ورأساً . ومن هذا تعرف أن اختلاف الأصولي والإخباري ، وهذا الافتراق الخارق منهم ، خبطٌ فاحش وغلطٌ عظيم . ربما لا يُغتفر في ذلك لجاهلهم فضلاً عن عالمهم . أليست الأصول عندهم واحدة ؟ والدين واحد والمذهب واحد والطريقة واحدة ؟ وكذا سائر أعمالهم وعباداتهم ؟. ومصادر الأحكام هم المعصومون عليهم السلام لا غير . والنقلة عنهم هؤلاء الرواة المحصورون المقيدون في كتب الرجال ، فمن ثقة إمامي وغير إمامي وضعيف مجهول وغير ذلك . لا يمتاز الإخباري أو الأصولي عن صاحبه في هذه الأمور بشيء ، فكيف يسوغ منهم هذا التحزُّب والافتراق ، بحيث قسَّموا الإمامية على شطرين ،

وربما تبرأ كل شطرٍ عن الآخر ، وتقرَّب إلى الله تعالى بلعنه والاستعاذة منه .

نعم هناك مسائل يسيرة اختلفوا فيها ، فمن موجب لصلاة الجمعة عيناً كالإخباري ، وموجبها تخييراً بينها وبين الظهر كالأصولي ، ومن موجب للجهر في الأخيرتين في التسبيحات الأربعة كبعض الإخباريين ، وموجب للإخفات فيها كالأصوليين وكثير من المحدثين ، ومن مجوز لتقليد الأموات مع وجود الحي كالأول ، ومستشكل فيه كالثاني ، ومن قائل بالحظر أو التوقف والاحتياط في الشبهة الحكمية التحريمية كالإخباري ، وقائل فيها بالإباحة كالأصولي ، ومن قائل بعدم حجية ظواهر الكتاب وقائل بحجيَّتها ، ومن ذاهب إلى عدم حجيَّة الإجماع ودليل العقل ، وذاهب إلى حجيَّتهما وغيرها . ولكن هذه المسائل كما ترى كلها مسائل فرعية ، غير متفق عليها وغير ضرورية بين المسلمين ، وكل من الطرفين لهم فيها أدلة من الكتاب والسنة ، ومثلها لا ينبغي أن يكون منشأً للتفرقة وتعدد المسلك . ولو كان الاختلاف في الفروع موجباً لذلك ، للزم أن يكون كل فقيه رئيس مذهب ، وتابعوه فرقة متحدة . إذ لا تجد ولن تجد مجتهدين أو فقيهين إخباريين متحدين ومتوافقين في جميع الفتاوى والرأي . ومن البعيد بل من المحال عادة في غير المعصوم عليه السلام توافق رأي اثنين من أهل

الفتوى على نمط واحد في جميع أبواب الفقه . فكما لا يكون تخالف الرأي والنظر من الفقيهين الأصوليين أو الإخباريين موجباً لافتراق كل منهما واعتزاله عن الآخر . لأن الاختلاف في الفروع ليس بمهم ولا يُعبأ به لدى العقلاء ، ولا يضر بوحدة الطريقة والمسلك . فليكن الاختلاف بين الأصولي والإخباري أيضاً كذلك لأنهما من باب واحد . فكيف صار الاختلاف بين هاتين الطائفتين في عدة مسائل فقهية يسيرة موجباً لهذه التفرقة العظيمة والاعتزال الفاحش . حتى آلَ أمرهم إلى أن زعم كل فرقة في حقها أنها دون صاحبتها هي الفرقة الناجية ، من الفرق الثلاث والسبعين التي أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله : (... وإن أمتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة ، فرقة منها ناجية ، واثنان وسبعون في النار) [23].

ولعمري لقد أخطاؤا كل الخطأ وتحملوا إثماً عظيماً . وكيف يسوغ للمؤمن الموحد أن يجعل الإخباري أو الأصولي من هذه الفرق المختلفة ، التي نجاة إحداهما مستلزمة لهلاك الأخرى وخلودها في النار .

بل الحق أن الإمامية الإثني عشرية بجميع فرقها فرقة واحدة ناجية متمسكون بالثقلين الكتاب والعترة . وليس فيهم من زاد

[23] البحار ج 28 ص 4 رواية 3 .

إماماً أو نقص إماماً وغيَّر شرعاً أو بدَّل سنة . أو قال بخلاف الإجماع والضرورة . وكل منهم مؤمنٌ موالٍ عاملٌ بالخَمس المبني عليها الإسلام الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية كما في الكافي [24]. محقون الدم والمال والعرض شرعاً ، يجب حرمته ويحرم هتكه وإيذاؤه وغيبته بكل وجه . وكلهم من أهل الجنة التي وعدها الله سبحانه للمؤمنين المتقين ، لا يدخل النار منهم إلا من انطوى على عقيدة سيئة ، أو فساد عمل ، أو سوء نية ، أو عناد ولا أظن إلا أن الذي يساعد على هذا النوع من التفريق بين المؤمنين ، ويمزق حزبهم ويجعلهم طرائق قدداً ، فجرمه عند الله عظيم . ومِثلُه محاربٌ لله وأوليائه عليهم السلام ، وسيُحشر وخصمه سيف الله المنتقم الذي ضرب خراطيم الخلق حتى قالوا لا إله إلا الله .

القسم الثالث الاختلاف الوهمي :

وأما القسم الثالث وهو أن يكون منشأ الاختلاف والتفرقة أموراً موهومة لا متحققة ولا متأصلة ، فأصله سوء التفاهم والاشتباه غالباً . وتخيُّل كل فرقة أو ظنها في حق الأخرى عقائد باطلة ، أورث التحزب والاعتزال وكثرة القيل والقال . والاتحاد في هذا القسم سهل ميسور . وذلك إذا حُصحِصت الحقائق

[24] قال الإمام الباقر عليه السلام : " بني الإسلام على خمس : الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية .... " . ص 21 رواية 8 .

وانكشفت الأمور ، وحُصِّل ما في الصدور ، وارتفع سوء التفاهم من البَين ، اصطلح كلٌ من الفئتين ، وزالت البغضاء والشحناء من الجانبين . وصارت تعطي كلٌ للأخرى يدَ التصافح وتُجري على عثراتها قلم العفو والتسامح .

مثال على الاختلاف الوهمي :

ومن هذا القبيل تحقيقاً الاختلاف الذي بين الشيخية و البالاسرية . فإن هاتين الفرقتين وإن اشتد الخلاف بينهما حتى افترقوا كل الافتراق ، وحدثت بينهم الفتن والاشتقاق ، وربما تبرأ كلٌ عن صاحبه ، وقطع روابط الإسلام حتى عن رهطه وعشيرته ، وزعم كلٌ في حق الآخرين عقائد باطلة ، ومذاهب فاسدة .

فمن الشيخية من اعتقد في حق البالاسرية القلوّ والتقصير وأنهم نزَّلوا المعصومين عن مراتبهم التي رتبهم الله عليها ، وقالوا بالسهو والنسيان في حقهم عليهم السلام ، وعدم علمهم بالغيب وعدم علمهم بالموضوعات المستنبطة ، فضلاً عن الموضوعات الصرفة ، وعدم طهارتهم عليهم السلام عن الأرجاس والأدناس ، وأنهم لا يقدرون على بعض الخارق للعادات . وإحياء الموتى حتى بأمر الله وإذنه ، وأنّ حكم الأئمة حكم أحد العلماء الكمَّلين ، غير أنهم امتازوا بحلَّة الوصاية والإمامة فقط إلى غير ذلك .

ومن البالاسرية من زعم في حق الشيخية الغلوّ والارتفاع ، أنهم

رفعوا المعصومين عليهم السلام عن مراتبهم ، حتى قالوا أنهم عليهم السلام يَخلقون ويرزقون ولو بغير إذن الله تعالى ، وأنهم يقولون بالتفويض ويُنكرون المعاد الجسماني والمعراج الجسماني وغير ذلك ومثل هذه التوهُّمات والنسب بين الفرقتين في غاية الكثرة والدوران . إلا أن الإنصاف والتحقيق أن أكثر المذكورات من الطرفين توهُّمات وسرابٌ بقيعةٍ ليس لها أصل أصيل . ومنشأ الكل هو الاشتباه وسوء التفاهم .

أما البالاسرية فإن كان بعض علمائهم صدر منه بعض ما ذكر في حقهم إما قصوراً أو تقصيراً فلا يُعبأ بأمثالهم ، لأن نظرتهم من أهل العقائد الضعيفة . والمقصرون لا يخلون في كل عصر ، حتى في زمان الأئمة عليهم السلام أيضاً كان في أصحابهم ومواليهم من ينفي عنهم عليهم السلام علم الغيب ، ويراه غلواً فيهم وكانوا عليهم السلام يعبرون عنهم بضعفاء الشيعة [25]وحمقائهم . ولكن كثيراً من علمائهم بريئون ومنزهون عن تلك العقائد لا ينبغي أن تنسب إلى عامتهم أو إلى كل واحد منهم إلا بعد التثبت والثبوت

وأما العلماء السابقون على زمان الشيخ الأوحد الشيخ أحمد الأحسائي أعلى الله مقامه أو المعاصرون له فهؤلاء في طرف عن

[25] راجع البحار ج 7 ص 319 ، و ج 26 رواية 1 ص 1 ، ورواية 2 ص 8 وما بعدها .

اسم الشيخية والبالاسري ، فإن ثبت في حق أحدهم بعض العقائد من غلو أو قلو أو غير ذلك فلا يُحمل وزره على كلا الطرفين ، لأن هؤلاء العلماء نسبتهم إلى الشيخية والبالاسري على السوية وهذه الأسماء والألقاب إنما حدثت بعد زمان الشيخ المذكور أو أواخره ، فكلهم مشتركون بين الفرقتين لا يختصون بفرقة دون فرقة.

من هم الشيخية :

وأما الشيخية فهم ينتسبون إلى الشيخ المذكور الشيخ أحمد الأحسائي أعلى الله مقامه ، وهو رئيسهم بمعنى أن تابعيه والمنسوبين إليه أحسنوا الظن فيه واعتقدوا حقيَّته وأنه أحد العلماء الكمَّلين الحقة الإمامية ، وأن مطالبه وتحقيقاته طبق كلمات المعصومين عليهم السلام ، ليس فيها شئ يخالفهم فتقبلوها بقبولٍ حسن ، ووثقوا به تمام الوثوق . وفي الفلسفة والحكمة الإلهية يرجحون كتبه على كتب القوم ، لذلك هذا معنى انتسابهم إليه لا أنهم اعتقدوا نبوَّته أو إمامته ، ولا أنهم قلَّدوه في شئ من الأشياء إذ أصول الدين لا تقليد فيها ، وفي الفروع يقلِّدون العلماء الأحياء فانتسابهم إليه لمجرد فرط المحبة له والألفة بتصنيفاته لا غير . والشيخ المذكور قدِّس سرُّه وإن كثر فيه القيل والقال ، ونسبوا إليه عقائد غير صحيحة ، بل فاسدة فضيحة .

لكن من راجع مصنفاته وتأليفاته ، كما شأن المنصف وتكليف

المحصِّل ولم يركن إلى منشورات القوم وحكايات المغرضين يراها خالية وعارية عمَّا شهَّروا عليه من النسب . ويرى الرجل منزَّهاً ومقدَّساً عن كل ما ينافي الدين والمذهب .

طريقة الشيخ الأوحد :

واعلم أن طريقته كانت طريقة أهل الاجتهاد . وقد كتب في مباحث الألفاظ والإجماع ودليل العقل رسائل مطبوع أكثرها في المجلد الأول من الجوامع . وتصنيفاته في الأصول الحكمية وساير العلوم كثيرة ، وأكثرها مطبوعة . من نظر إليها بعين الإنصاف عرف مقامه ، وغوره في الحكمة الإلهية ، وفقاهته وطول باعه في فنون العلوم ، وظهر له أنه رجل لم يسمح بمثله الدهر ، وصار في قومه وزمانه مجهول المنزلة والقدر . كان ينبغي أن يباهي به المسلمون أهل الشرق والغرب ، وانكشف له في أول المراجعة رفعته عن كل ما نسب إليه المعترضون أو المشتبهون من الغلوّ والتفويض ، وإنكار المعاد الجسماني وإنكار المعراج الجسماني ، وامتناع الخرق والالتئام في الأفلاك وغير ذلك .

كم وكم قد صرح في غالب تصنيفاته أن المعصومين عليهم السلام عبيد مخلوقون مربوبون ، فقراء إلى بارئهم وإلى مدده ، لا يستقلون ولا يستغنون عن المدد طرفة عين أبداً . ومع هذا التصريح كيف ينسب إليه الغلوّ والتفويض . وأيضاً في مواضع

عديدة صرح بالمعاد الجسماني [26]، وأن هذا الجسد الدنيوي المحسوس والملموس والمبصر هو الذي يعود يوم القيامة ، ويدخل الجنة أو النار لا غير . حتى كتب رسالة مخصوصة في ذلك ، وفي الجزء الثاني من شرح العرشية شدد التنكير على من أنكر ذلك وقال بعود الأرواح فقط وفي غير موضع من رسائله كرر أن النبي صلى الله عليه وآله عرج بجسمه وثيابه وعباءته وعمامته ونعليه

[26] في المجلد الثاني من جوامع الكلم في الرسالة الميعادية ص 280 قال الشيخ قدس الله روحه الشريفة : " اعلم هداك الله أني ما ذكرت إلا ما هو رأي الأئمة عليهم السلام ، ومن يعترض إنما اعترض لأنه ما عرف المقصود ، ولا عَلِم أيضا أنه من كلام أئمته ، فلذا قال ما قال ، مع أني لم أقل من هذا شيئا ولكنه ما فهم المراد . ومعنى كلامي ومرادي هو أن الإنسان له جسدان و جسمان ، فالاول مركب من العناصر الأربعة المحسوسة وهو الآن في هذه الدنيا عبارة عن الكثافة العارضة ، وفي الحقيقة هو الجسد الصوري ..... لأن اعتقادنا الذي ندين الله به ونعتقد أن من لم يقل به ليس بمسلم ، هو أن هذا الجسد الذي هو الآن موجود محسوس بعينه هو الذي يعاد يوم القيامة ، وهو الذي يدخل الجنة أو النار ..... فهذا الجسد المحسوس هو بعينه المعاد ، وهو بعينه متعلق الثواب والعقاب ، لا يشك في ذلك إلا من يشك في إسلامه ، لأن هذا من أصول الإسلام .... ثم يصفى في الأرض بمعنى أن الأرض تأكل جميع ما فيه من الغرائب والأعراض والكثافات ، المعبر عنها بالجسد العنصري .... فافهم فهذا مرادي وأبرأ إلى الله من غير هذا ... " .

اللتين كانتا من جلد البعير وصعد السماوات وخرق الحجب حتى وطأ عرش الرحمن بنعليه ، للتشريف والتزيين . وصرح في شرح العرشية [27]بجواز الخرق والالتئام في الأفلاك ووقوعه أيضاً رداً على الفلاسفة . ومن أراد الوقوف على التفصيل والإطلاع على عين عباراته فليراجع كتاب إحقاق الحق أو تنزيه الحق [28]، حتى يعلم على التحقيق أن ساحة الشيخ المذكور منزَّهة عن كل ما نسبه الناسبون من الأمور السابقة يثبت عنده أن القوم قد ظلموا الرجل وضيعوا حقه بما لا يدانيه جور ولا يقاس به ظلم .

حتى بلغ من صنيع طبقة الفضلاء المعاصرين أنه إذا صنف بعضهم مصنفاً أو أراد امتحان قريحته وتجربة يراعه عرّج في تحريره بأدنى مناسبة إلى وادي هذا المبتلى به قومه ، وجعل يُجيل قلم الطعن والتشنيع في ميدان التقليد والجهل الوسيع ، حتى كأنّ الله

---

[27] قال الشيخ قدس الله نفسه الزكية : ص **219** السطر **21** من الطبعة الحجرية . و ج **2** ص **301** من الطبعة الحديثة : " ... والحاصل ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ، ثم على كل حال ما معنى المنع من تداخل الأجسام ، والمنع من الخرق والإلتيام والملائكة والشياطين تخترق السماوات ، وسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله صعد إلى السماء بجسمه الشريف بثيابه وعمامته ونعليه ..... " .

[28] إحقاق الحق بالعربية وتنزيه الحق بالفارسية ، كلا الكتابين للمولى الميرزا موسى الحائري قدس سره الشريف ، **1279 – 1364** هـ .

فـرض علـيهم ذلـك . أو أنّ تألـيفهم لا يكتسـب نـوراً ورواجـاً إلا بـذلك . ليـت شـعري فمـاذا يكـون مـنهم العـذر والجـواب يـوم العـرض الأكبر بين يدي ولي الحساب .

مثال على نقل بعض الفضلاء بدون تحقيق :

انظـر إلى مـا تعـرض بـه الفاضـل المعاصـر النحريـر ، الشـيخ البلاغـي صـاحب الرحلـة المدرسـية [29] سـلمه الله تعـالى ، في الجـزء الثالـث مـن الرحلـة في مقالـة المعـراج في صـفحة **158** بمـا لفظـه : " سـؤال رمـزي : إن بعـض المسـلمين وهـم الشـيخية أتبـاع الشـيخ أحمـد الأحسـائي ، يُنكـرون المعـراج بالنحـو الـذي يقـول بـه غـيرهم مـن المسـلمين ، لأن الشـيخ أحمـد المـذكور يقـول في شـرح الرسـالة القطيفيـة أن رسـول الله صـلى الله عليـه وآلـه ، لمـا عـرج إلى السـماء تحلـل جسـمه الشـريف قبـل الوصـول إلى فلـك القمـر ، وألقـى كـل

[29] هـو حضـرة الشـيخ الأجـل الأفخـم العلامـة الشـيخ جـواد البلاغـي كثـر الله أمثالـه في المصـنفين ، وسـد بـه ثغـور الإسـلام والمسـلمين . لـه تصـانيف أنيقـة ومطالـب رشـيقة ، تسـر النـاظرين وتطـرب السـامعين . وحقـه علـى المسـلمين لـيس بيسـير . وأنا في تعرضـي لمقالتـه هـذه لسـت بمتشـف ولا مسـرور ، بـل متأسـف غايـة الأسـف . مـا دعـاني لـذلك غـير التنبيـه ورفـع الاخـتلاف والإشـارة إلى أن الجـواد قـد يكبـو والصـارم قـد ينبـو . وفي كـل نقـل وحكايـة لا ينبغـي أن يعتمـد علـى كـل ناقـل ولا منـاص عـن المراجعـة شخصـاً لكـل مؤلف . المؤلف

عنصر من العناصر الأربعة في كرته " إلى أن قال " ... فهذا الشيخ الأحسائي يذكر معراجاً غير ما يذكره المسلمون ، ويشير إلى امتناع ما يذكره المسلمون " .

عمانوئيل : " لا يخفى أن هذا الحلم والخيالات في الدين لا منشأ لها إلا بخارات التخمة والامتلاء ، من تقليد الفلسفة القديمة في فلكياتها بلا تأمُّل في أطراف تلك المسألة " إلى آخر ما قاله . ثم ذكر : " إن إنكار الشيخ لذلك مبني على تقليد الفلاسفة ، من إنكار الخرق والالتئام في الأفلاك .. " انتهى .

الجواب على هذه النسبة الخاطئة :

أقول : ما هكذا الظن به ولا المعروف من سيرة مصنف أن ينسب ما لم يره ، أو أن يعتمد في مقام التحرير على القيل والشهرة ولعمري لقد كدّر صفاء تأليفه الأليف بهذه المقالة الباطلة ، وشوّه منظرته الحسنى بتلك الوصلة العاطلة . وا أسفاه على مثله كيف ينسب عن غير تحقيق ، أو ينقل من دون تثبيت وتدقيق . وهل يسوغ من مؤلف وحامل قلم أن يهمل هكذا عنان يراعه ؟ . ومتى قال الشيخ الأحسائي أن جسم النبي تحلل قبل الوصول إلى فلك القمر ؟. هذه الرسالة القطيفية [30] ليس فيها عين ولا أثر مما

[30] قال الشيج قدس الله نفسه الزكية في الرسالة المذكورة في جوامع الكلم " ... بأن الصورة البشرية عند إرادة صعوده يجوز فيها احتمالان في الواقع

نَسب في الرحلة ، وارتكب العظيم من الغفلة . من راجعها علم أنه في مقام إثبات المعراج الجسماني ، ولو سَلَّم أن عبارته في تلك الرسالة مجملة قد ضلَّت فيها الأفهام ، فله في سائر رسائله عبائر أخرى صريحة في المرام ، لا يتوهم منها متوهم إثباتُ معراجٍ غير ما يذكره المسلمون . فلم لا يعتبرها المعترضون

وهبْ أن الشيخ له عبارة موهِمة لما ادعاه فكيف ينسبها إلى جميع الشيخية ، ويجعلها عقيدة لهم وهل اجتمع على الأقل مع فاضل منهم ، فضلاً عن فُضلائهم . أو عثر على مصنَّف واحد لهم فضلاً عن الكل حتى ينسب ما نسب . هذا حضرة الوالد الماجد روحي فداه في هذا الزمان مرجعهم ، ومقلَّد أغلبهم من العرب

هما سواء ، وفي الظاهر الأول أبعد من العقول ، والأخير أقرب فالأول أن الصاعد كلما صعد ألقى منه عند كل رتبة ما منها فيها ، مثلا إذا أراد تجاوز كرة الهواء ألقى مافيه من الهواء فيها ، وإذا أراد تجاوز كرة النار ألقى مافيه منها ، وإذا رجع أخذ له ما من كرة النار ، فإذا وصل الهواء أخذ ما له من الهواء ، لا يقال على هذا أن هذا قول بعروج الروح خاصة ، لأنه إذا ألقى ما فيه عند كل رتبة لم يصل منه إلا الروح ، لأنا نقول إنا لو قلنا بذلك فالمراد بها أعراض ذلك ، لأن ذوات ذلك لو ألقاها بطلت بنيته بالكلية ، فيجب أن يكون ذلك موتا لأن القائلين بعروج الروح يقولون أن بنيته باقية لا تتفكك ، وإنما مرادنا أن الجسم بالنسبة إلى عالم الفساد يتلطف إذا صعد إلى عالم الكون ، وإلا فهو على ما هو عليه من التجسد والتخطيط ... " .

والعجم ، وهو ينادي بأعلى صوته ، ويثبت في الإحقاق و التنزيه وغيرهما المعراج الجسماني والجسداني . وينقل فيهما عبائر الشيخ في إثبات ذلك ، وإثبات تجويزه للخرق والالتئام في الأفلاك رداً على الفلاسفة .

فلما كان التعرض منّا لهذا المطلب استطرادياً فلا نطيل المقام في هذا المختصر بنقل عبائر الشيخ وجدِّنا المقدس والوالد الماجد روحي فداه .

وقد تكفَّل كتاب الإحقاق في مقالة المعراج للتفصيل . فمن رامه وقع على حقيقة الأمر وتحقق عنده أن تلك النسبة على شفا جرف هارٍ اجتثت من أفواه أهل الغرض مالها من قرار .

وحيث أن الفاضل المعاصر في نسبته إنكار المعراج الجسماني للشيخ ، وجعله عقيدةً للشيخية ، وزعمه في الابتناء على محاليَّة الخرق والالتئام باطلاً على باطل ،لم يكن عن دراية واطلاع وإنما كان كله عن محض روايةٍ وسماع . واعتمادٌ على الشهرة أو الإجماع . فبالحقيق في جوابه أن ترد بضاعته إليه ويرجع جواب عمانوئيل عليه . ولولا أنه هو المقلِّد والممتلئ من حكايات المتغرضين أمثال الواعظ الهمداني [31] لراجع الرسالة القطيفية ولم يرتكب ما ارتكب

[31] هو الملا رضا الواعظ الهمداني . كتب أوراقاً وسماه (هدية النملة) وهو الذي فرَّق كلمة المؤمنين وجعل الشيخية فرقة غير الإمامية . ونسب إلى

، وعرف أن تلك الرسالة بعنوان السؤال والجواب ليس لها شرح حتى يسند رمزي ما نسب إلى شرحها ، وإذا كان مثل هذا الفاضل البارع على متانته وجلالته وحمايته للدين لا يَسلم تأليفه عن التعدي والظلم للشيخ الأحسائي . أعَلِمه رجماً بالغيب ؟ .

مثال على نقل غير الفضلاء بدون تحقيق :

فما ظنك بغيره من طبقة الأداني ، الذي لا يبالي بما قال ولا ما قيل فيه بل ربما يُرجح كثيراً ما يحدثه على ما يلفظه من فيه ، ممن مبلغه من العلم ليس إلا بعض رؤوس المسائل العادية ، وهمته فقط إلقاء التشويش وتفريق كلمة الجعفرية ، رجاء جمع حطام الدنيا والجيفة المرمية ، أمثال صاحب البوار السيد مهدي الكشوان الذي بضاعته مزجاة في الدين ، ويده صفراء قاصرة إلا عن السعي في تفريق كلمة الموحدين . فلا غرو إذا ما أحدث ثلمةً ، أو شتت كلمةً أو فضّح ، إذ كل إناء بالذي فيه ينضح .

الشيخية عقائد باطلة وبعد انتشار كتابي الإحقاق و التنزيه تنبه كثير ، سيما علماء العراق وفضلائهم إلى تغرضه وتعمده في الافتراء والبهتان بعد التحقيق والمقابلة التامة لِما نسب مع كتب الشيخ الأحسائي وعباراته ، فما وجدوا شيئاً من ذلك له أصل وأساس ولا مطابقاً للواقع . فسقطت تلك النسخة مع مؤلفها عن أعين الفضلاء والعقلاء ، ومن شاء فليراجع وليقابل وليجرب . المؤلف

وبالجملة بعض من لا حظَّ له من صفات البشر كالهمداني المذكور ، إما جهلاً منه أو تغرضاً وتجاهلاً في حق الشيخ الأحسائي أعلى الله مقامه قد شهَّر عليه بعضَ العقائد ، ونشر في ذلك أوراقاً روَّج بها ما أراد بين العوام . والفضلاء المعاصرون اعتماداً على تلك المنشورات ركنوا إليها تمام الركون ، وأرسلوها إرسال المسلّمات ، وإذا ألّف بعضهم تأليفاً فلا محالة إذا أراد أن يزيِّن كلامه أو يروّج متاعه ، لمَّح إلى الشيخ الأحسائي وجعل يُجيل يمنة ويسرى يراعه ، ويُطيل ويُقصر باعه وذراعه ، من غير مراجعة إلى أصل الكتاب ولا تحقيق في أن ما نسبه باطل أو صواب . فهل هذا من فعال المصنِّفين ؟ أو سيرة المنصفين ؟ أولسنا أُمرنا أن نكذِّب ما سمعناه ونصدِّق ما رأيناه ؟ أوليس عندهم كالفرض على المؤلف أو الناقل أن لا يُثبت في طوماره إلا ما يتحققه بنفسه ويراه بعينه في أصل المنقول عنه ولا يعتمد على النقل والحكاية . حتى بلغ من احتياطهم أنهم يتعرضون لاختلاف النسخ أيضاً حرصاً منهم في تحقيق النسبة وعدم القناعة بنسخة واحدة ، فكيف هؤلاء المعاصرون رفعوا اليد عن هذه القاعدة ، وجعلوا يُصغون إلى كل نقل ورواية ، ويرتبون عليه الآثار ويثيرون بين الأمة عجاج الاختلاف ، ويترشح من أقلامهم مالا يليق بهم وبمقامهم .

ما يترتب على الظلم :

وحينئذٍ كيف لا تؤول شمس الإسلام إلى الغروب والأفول ، ولِمَ لا تنكسر شوكتهم ولا يبدوا في بنود نظامهم الفُلول ، ولأي شيء لا تستولي عليهم ظلمة الأجانب ، ولا تعتري أرضهم النقص من أطرافها والجوانب ، إذا وقعت الخصومة بينهم ، وغفلوا عن أعداء الإسلام الثائرين عليهم من كل مكان ، والمتقصدين لهم بكل صدمة وإفتان ، فلا عجب حينئذٍ إذا مُزِّقوا كل ممزق وصاروا طرائق قدداً .

إحقاق الحق وتنزيه الحق :

والحاصل من أراد الوقوف على حقيقة ما ذكرنا من الظلم الذي أوردوا على الشيخ الأحسائي أعلى الله مقامه ، وبعض ما شنَّع القوم وأذاعوا عليه مما هو بريء منه ، وأنه منزه عن هذه النسب والافتراءات وأن الاختلاف الذي بين الفرقتين الشيخي و البالاسري ليس اختلافاً حقيقياً ، بل هو اختلاف موهومي نشأ من سوء التفاهم من بعضهم وتعمد سوءٍ من آخرين ، وعدم تصدي الرؤساء والزعماء للإصلاح ورفع النزاع من أول الأمر ، بل وأعانه بعضهم سكوتاً وتقريراً حتى عظُم واتسع تدريجياً ، إلى أن آل إلى الاعتزال الفاحش والنفرة الكلية ، فعليه بالكتابين الجليلين إحقاق الحق – وتنزيه الحق لحضرة الوالد الماجد أدام الله ظله على

الإسلام والمسلمين ، فإنهما قد تكفلا لرفع ذلك النزاع والخلاف الموهومي على الكمال والتفصيل ، بنقل عبائر القوم من مظانها ونشرها بين العرب والعجم .

ولعمري لقد بذل جَعلني الله فِداه تمام الجُهد ، وأعطى الإصلاح حقه ولم يترك سوء ظنٍ إلا رفعه ، ولا اعوجاج فهمٍ إلا عدله ، ولم يدع بهتاناً حتى رفضه ونفاه ، ولا نزاعاً واختلافاً إلا قمعه وصفَّاه ، وحصل بهما في غالب البلاد تمام الإصلاح والائتلاف وارتفع عنهم التشاجر والاختلاف فاصبحوا مؤتلفين ومجتمعين ، ونزع ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً على سرر متقابلين فصار هذان الكتابان والحمد لله مقبولي النفوس والطباع في غالب الأمصار والأصقاع ، إلا من شذ وندر ممن خبثت طينته وتغيرت فطرته وسفلت جرثومته [32] أمثال صاحب البوار السيد مهدي الكشوان [33] في منسوجاته ، التي هي في الواقع مرآة حقيقته

---

[32] جرثومة الشيء أصله ، والمعنى سَفُل أصله .

[33] هو السيد مهدي الكشوان الكاظمي نزيل البصرة صاحب البوار وعمدة فضائله التاريخية ما قصد أخيراً وهم به من منع المراثي والعزيات الحسينية . والمواكب الجعفرية . المؤسس بناؤها من عالم الذر . والممتدة أطنابها إلى يوم الحشر . ولا تزال تزداد شوكة ورواجاً وتعلو نوراً وتنفذ فجاجاً . إلى أن يظهر المنتقم وآخذ الثأر المثير لها عجاجاً . ولقد رام ذلك من قبله أسلافه من العتاة الأموية الذين لعنتهم صفحات التاريخ إلى الأبد . وما

نالوه ولن ينالوه ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره أمثاله . وقد تداركته علماء الجعفرية من كل طرف . وبادروا إلى رده وتزييف مقالته خصوصاً من النجف . وحملوا عليه حملة رجل واحد حتى أطفأوا نائرته . وأخمدوا ثائرته . ويا ليت هذا الجميل ظهر منهم أيضاً بالنسبة إلى سائر مقالاته وتقلباته . مما شق به عصا المسلمين . ومزق عرضهم من تشنيعاته وتخريجاته . ولقد جرى منه قبلاً في الكويت في حق الإسلام والمسلمين خيانات وأمور شنيعة وأفعال فظيعة . واستمر على تلك الحال حتى فضحه الله على يد أخي العلامة حجة الإسلام المولى الأعظم أستاذي وعمادي الحاج ميرزا علي آغا دام ظله . بما أتم عليه الحجة ولم يجد بداً إلا من الصلح وإخفاء ما عنده . وتسليم قطعة من كتبه ومنسوجاته للأخ الأعظم حتى مزقوها وأتلفوها على رؤوس الأشهاد . ورقى هو على المنبر في محفل عام يحوي ألوفاً من أهل الكويت على أصنافهم . وأظهر الأسف والندم على ما سبق منه . وقال في خطبته : هذا الصلح كبيعة الغدير لا يحله إلا كافر منافق . ثم سجد وبكى واستغفر . وهذه القضية معروفة بين أهل الكويت لا تنكر أبداً . هذا ولم يمض على ذلك إلا أيام يسيرة حتى انقلب على عقبيه ، وحل ما عقد وأحكم ، ونقض ما أبرم من تلك البيعة كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، ورجع على حالته ومعتاده من إلقاء التشويش والتفرقة ثم لما رام التعدي والإسراف والخروج من الحدود لجمته الحكام شيوخ الكويت بأقسام من اللجام وقيدوه بقيود ، وأصدروا عليه الإعلان حتى ضاقت عليه الكويت برحبها ، إلى أن لفظته إلى برّ البصرة فجعل يتمرغ في طينها وترابها ، ويتمطى في ركابها . وله فيها صولات وجولات وإزادة في طنبوره نغمات ، وله أعمال من دون ذلك .

الكاشفة عن سريرته بل هي في الكشف عن ماهيته أصرح وأبلغ عن سائر مقاصده ، وفي الحكاية عن باطنه وطويته أجلى مما همَّ وأمَّ من مكائده .

ولا عجب منه لأنه معروف الحال أصلاً ونسباً ونشوءاً وحسباً ومناقبه قد ملأت شط العرب وسدت أفق الخليج .

وبالجملة فالكتابان المذكوران نفعهما عام ، يقع بهما الإصلاح التام والألفة والاتحاد ، لكن بالنسبة إلى المنصفين من الفرقتين .

وأمّا أهل الأغراض والأمراض ، المعجونة طينتهم بالنفاق والشقاق المصروفة همتهم لإثارة الفتن والشحناء ، والمتصدون بين المؤمنين لإشاعة الفحشاء ، فهيهات أن يكفّوا عن أعمالهم ويرفعوا

ولقد هم أن يؤلف بين الأضداد ، ويجمع بين الحاضر والباد ، فنصب فيها شبكته وركب مكيدته ، ولم يصد غير شرذمة من المتلونين ، وعدة ضعيفة من المستضعفين ، وعمل فيها أنواع التزوير والتدليس ، فما لبى خواره إلا بعض اليعافير والعيس . وحسب أنه قد أحسن صنعاً ، ولف إلى مأدبته جمعاً ، وتمنى أن يفوز فيها بأعلى النصيب من أقداح المعلى والرقيب ، ويقود أصنافاً شتى من محسن ومسيء وعدو وحبيب ، وما ذلك من المقادير بعجيب . هذا وإن كان ليس بأول قارورة كسرت في الإسلام . وحب الدنيا رأس كل خطيئة . وهوى الرئاسة كامنة في أي طبيعة . لكن أبى الله تساوي العالم والجاهل فضلاً عن تقدم المفضول على الفاضل . وهو أصدق قائل : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إلا أنه كل حزب بما لديهم فرحون . المؤلف

اليد عن تشنيعاتهم ، حتى لو أتيت لهم بألف بيِّنة وبرهان وأظهرتهم على خافيات الجنان ، ما داويت مرضهم ، ولا اجتثثت أصل دائهم ، إلا بقلب حقائقهم ، وتغيير ماهياتهم بل ربما زاد بذلك مرضهم وكبر ما في صدورهم . وهؤلاء مثلهم كمثل أبوي جهل ولهب ، كلما زدت له من آية أبى وتعصب . ومثله[34] في الشرف ما له من خلاق ، ولا له من آداب الإسلام من نصيب .

النتيجة :

والحاصل أن ما بين الشيخية و البالاسرية إلا اختلاف أمرٍ موهومي ، وليس بينهما اختلاف حقيقة في عقيدة أو مسلك وطريقة ، لا أصولاً ولا فروعاً ، والإصلاح بينهما من أسهل الأمور ، وإن كان أهل الجهل والنفاق في كل عصر يدحرجون دباب الاختلاف ، ويثيرون عجاج التفرقة كالملا رضا الهمداني والمتسيد الكشواني المتقدم ذكرهما والمعروف حالهما .

لكن باطلاع الطرفين على عبائر الرؤساء والزعماء ، ينجلي عن المنصفين منهم غياهب الاختلاف ، ويسكن غبار الشقاق بلا كلفة . وقد تكفل لذلك الكتابان المذكوران من نظر إلى أحدهما بالإنصاف علم صدق المقال وتحقيق الحال .

---

[34] السيد المذكور .

خلاصة الاختلاف بين الإخبارية والأصولية الشيخية والبالاسرية :

وقد تلخص من جميع ما ذُكر أن فرق الإمامية الإثنى عشرية الإخبارية و الأصولية المنقسمة إلى الشيخية و البالاسرية ، كلها فرقة واحدة حقيقة ليس بين الفرقتين الأوليين اختلاف ، إلا في بعض الفروع دون الأصول ، وذلك لا يُعتد به عند العقلاء كما مرّ . وبين الفرقتين الأخريين لا اختلاف أصلاً لا فروعاً ولا أصولاً ولا حقيقة لذلك الاختلاف الشائع بينهم بوجه ، بل هو أمر موهوم ينقشع عنهم بمجرد التثبت والتحقيق .

والحق والإنصاف أن كلهم مؤمنون إماميون ، يرتب عليهم جميع أحكام الإسلام والإيمان ، محترمون نفساً ومالاً وعرضاً ، من أهل الجنة إلا بفساد أعمالهم وسوء نياتهم . لا يحل في دين الإسلام تنابزهم بالألقاب ولا التعدي عليهم وهتكهم وغيبتهم ولا تنجيسهم وتكفيرهم أو تفسيقهم أبداً ، من كفَّر مسلماً فقد كفر ومن أساء مؤمناً فقد بارز الله بالمحاربة [35]. ولا يجوز ردّ شهادتهم ، أو الإشكال في طلاقهم ، أو في صحة عباداتهم ونسكهم في شرع

---

[35] قال الإمام الصادق عليه السلام : حدثني أبي عن آبائه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال : (... من استهان بمؤمن فقد استقبلني بالمحاربة) . البحار ج 75 ص 276 رواية 112 .

نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، ما لم يرتكبوا كبيرة من الكبائر المشهورة . أو يصروا على صغيرة بلا توبة (... ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، وسوف يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) [36].

وربما من المعاصرين ممن لم يبلغ حلم الفقه ، ولا أنس رشد الديانة ، من يترنم بالاستشكال والتأمل ، أو المنع من طلاق الإخبارية و الشيخية في سؤالاته البصرية الموضوعة بقريحته القريحة فمثله ينبغي أن يستشكل في علميَّته ، أو يُتأمل في ديانته وإسلاميته إن لم نقطع بعدم عدالته . فيا سوء لمصدّقيه وتابعيه ، (يوم يدعى كل أناس بإمامهم ...) [37] . (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود) [38] . وتباً ثم تعساً لأمةٍ إذا كان مثل هذا بينهم مفتياً ، ومثل ذلك المتسيد الكشوان[39] فيهم

---

[36] الفرقان 68 و 69 .

[37] الإسراء 71 .

[38] هود 98 .

[39] هو الذي مر ذكره وبعض مزاياه قبيل هذا . وقد صنف تصنيفاً مزق فيه عرض الإسلام والمسلمين ، ونسج بواراً سماه بوار الغالين زعم أنه رد فيه على الشيخ الأحسائي وتابعيه . قد جمع فيه بين الرطب واليابس وهو بعد لم يميز بين الوغد والنافس ، من لاحظه ظهر له في بدو الأمر محله من

الإعراب ، وبان له أن تأليفه هذا مؤلف من أربعة أصناف من المسائل لا خامس لها :

1- بعض المسائل لم يعرف فيه مذهب الإمامية أصلاً .

2- وبعضها ما عرف مذهب الشيخ ولا فهم مراده .

3- وبعضها نسبه إليه وهو مذهب الركنية .

4- وبعضها تقول وافتراء .

ومن هذا القبيل ما ادعاه في أول بواره أنه دعا حضرة الوالد الماجد العلام روحي فداه للاجتماع والمناظرة معه في العقائد والمسائل العلمية فامتنع الوالد . انظر إلى هذه الوقاحة ما أعظمها ، وكل أهل الكويت تعلم وتشهد أنه بعد قدوم حضرة الوالد روحي فداه إلى الكويت كان يختفي من زاوية إلى زاوية ، ما مكث فيها معه إلا يسيراً خوفاً من الفضيحة ، وشدّ رحله عجلاً إلى كربلاء و النجف ، وأنى كانت له المقدرة حتى أن يلوك ما ذكره في فمه أو يديره في لهواته . وفراره من خوف وكيلنا العالم الفاضل المرحوم الشيخ حسين الصحاف رحمه الله من مجلس إلى مجلس مشهور معروف في الكويت . وأشهر منه قصة المحمَّرة ورجوعه منها منكوباً مغلوباً ، وكلٌ يعلم دعوة أخي الأعظم إياه في الكويت للاجتماع مراراً عديدة وتخييره إياه بين أن يحضر في محفل عام أو مجلس خاص ، وهو يأبى ويمتنع ولا يرضى إلا المكاتبة ، وحضرة الأخ الأفخم أجابه بأن المكاتبة يصار إليها لدى الاضطرار وبعد الدار ، وبالمشاهدة تطرد العصافير بقطع الشجرة لا بالتنفير وإلى التالي لم يجتمع ، وبالتدابير والحيل أشخصه في دار أكبر خواصه من العجم وهو بيت الحاج محمد رفيع ، فلما أراد حضرة الأخ أن يفتح معه باب المحاورة العلمية قام من حينه

مصنفاً ومؤلفاً ، تعالوا على الإسلام نبكي ونلطم . وهؤلاء الذين هم أضر على الإسلام من جيش يزيد وابن زياد ، لا كثَّر الله أمثالهم في الإسلام .

الاختلاف بين الشيخية والركنية :

وأما الطائفتان الشيخية و الركنية . فدون الإصلاح بينهما خرط القتاد . وأهون من ذلك الجمع بين الأضداد . إذ الاختلاف والفرق بينهما أوسع مما بين السماء والأرض . وليس بأحد يقبل الإصلاح والترقيع . وأي إصلاح يمكن بين من يرى حجية الظن ، وبين من يرى حرمة التعبد به كالركنية . ومن يرى الأدلة أربعة كالشيخ ، ومن لا يرى إلا دليلين كالركنية .ومن هو على طريق المخطِّئة كالشيخ ، أو على طريقة المصوِّبة كالركنية . إلى غير ذلك مما لا يحصى . وأي جامع بين القول بالبرزخ بين الوجودين المطلق

وولى هارباً مدبراً ، واشتهر ذلك عند أهل الكويت ، بل إلى الآن لم يثبت له قدم في المسائل العلمية مع العوام فضلاً عن الخواص . ودائماً يفر عن الاجتماع والحضور ويحيله على المكاتبة ، هذا حاله وفعاله ومع ذلك يلوك ذلك الكلام العظيم في فيه بلا حياء ولا خجل لا من الله ولا من عباده ، وينتحل بعض المراتب ويتكلف بالتكلم في مطالب ما طرقت أذنه منذ ولد ولا وصلت رائحته إلى مشامه . وحال هذا المسكين وبعض الفضلاء في هذه الموارد أشبه شيء بالمثل السائر " رأت الخنفس يحذون الخيل فمدت يدها " . المؤلف

والمقيد [40] ، كما هو عند الشيخ الأوحد ، وعدم القول به كما في الفصول المهمة للكرماني . أو القول ببطلان وحدة الموجود ، أي بطلان كون المشيئة مادة للموجودات كما صرح به الشيخ ، والقول بما يلزمه كما يظهر ويلوح من الفصول المهمة وهو مذهب ضرار . وقد تكفل كتاب المصباح المنير للعلامة جدُّنا المقدس في شرح الفصول [41] لكشف هاتين المسألتين . أو القول بأن النبي الشخصي الدنيوي والإمام كذلك هو حجة الله على العوالم والسموات والأرضين والأنس والجن أجمعين كما هو صريح الشيخ والقول بأن لكل طبقة من الحيوانات والنباتات والجمادات نبي وإمام من سنخه كالركنية [42] أو القول بأن النبي أو الإمام الدنيوي أصل أصيل ليس فيه من العرض شيء إلا مثل الغبار الرقيق على الزجاج لانتفاع الخلق بهم كما ذهب إليه الشيخ قدِّس سرُّه ، والقول بأن النبي والإمام كلِّي ليس بشخصي جزئي ، وهذا الدنيوي كله مأخوذ من تحت فلك القمر يفنى وليس بإمام كالركنية

[40] الوجود المطلق هو عالم الإمكان ، والوجود المقيد هو عالم الكون ، والبرزخ بينهما هو عالم الفؤاد .

[41] للحاج كريم خان .

[42] لقد قاله جناب الحاج كريم خان في " إرشاده " من رام التفصيل فليراجع كتاب إحقاق الحق وتنزيه الحق . المؤلف

[43] . أو القول بعدم بلي أجساد الأنبياء والأئمة عليهم السلام أصلاً كما هو صريح كلام الشيخ أعلى الله مقامه ، والقول باضمحلالها وانفكاك أجزائها وبلاها كما هو عند الركنية أو القول بأن الإمام الغائب حكمه حكم الحاضر ينفع ويُنتفع به ومثله كالشمس إذا جللتها السحاب كما هو عند الشيخ ، والقول بأن الإمام الغائب حكمه حكم الميت لا ينفع ولا يُنتفع به كما في الإرشاد . أو القول بجواز تعدد المقلد والمرجع في عصر واحد بل بجواز تقليد غير الأعلم مع وجود الأعلم ، كما هو صريح كلام الأوحد في المجلد الثاني من الجوامع في المسائل الفقهية [44]. والقول بعدم جواز الرجوع إلا إلى ناطق واحد وهو المرجع كوناً وشرعاً كما هو عند الركنية . إلى غير ذلك من الاختلافات التي إنهاؤها وذكر مداركها وعبارات الطرفين لا يتحملها هذا المختصر ويستدعي تأليف كتاب مستقل كبير . والوقت أعز وأشرف من ذلك .

وأما الاختلاف في الفروع والأحكام فواسع جداً ، ربما تفنى

---

[43] كما في الإرشاد . وفصل ولده الأرشد في كتابه " مصباح السالكين " وستمر عليك في آخر الرسالة عين عبارته . المؤلف

[44] قال الشيخ قدس الله نفسه الشريفة : (... والمشهور وجوب الرجوع إلى الفاضل ... وقال آخرون لا يجب بل يجوز له الرجوع إلى من شاء ... وما ذكره الأولون لا ينهض بالحجية ...) . جوامع الكلم المجلد الثاني ص 33 .

الليالي والأيام قبل إنهائه . وبالجملة بين المسلكين بَون بعيد وتغايُر شديد ، لا يمكن التأليف بينهما بالاتحاد الديني ، وأما الاتحاد الدنيوي فقد مر سابقاً حُسنه وعدم الغضاضة فيه ، وأنه مما حكم به العقل وندب إليه الشرع .

ومن جميع ما مرَّ تعرف ما في قول الفاضل الكرماني : (إلا أني أراهم عملوا بمواعظهم التي ذكروها بالنسبة إلى غير أبي العلامة وأخي الفهامة) من عدم الاستقامة وتنوُّر الفكر ، وذلك لأن الاتحاد الذي ادعيناه مع القوم أي البالاسرية ونتظاهر به دائماً حتى صار ذلك شعارنا في الأمصار ونصرخ به في تصانيفنا ورسائلنا ما كان عن تنزل دعوى ولا رفع يدٍ عن مذهب وعقيدة بل كان لعدم الخلاف حقيقة وكون التفرقة عن سوء التفاهم والاشتباه لأمرٍ موهومي . بخلاف الركنية فإن الاختلاف بيننا وبينهم في غاية الشدَّة والكثرة كما مرّ بعضه ، وليس أمراً موهومياً حتى يمكن الإصلاح ، ويتمشى معهم الاتحاد الديني .

اللهم إلا أن يكفُّوا عن عقائدهم ، ويرفعوا اليد عن متفرداتهم ويجعلوا الحكم والميزان كتب الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه لا كتبهم . فحينئذٍ يرتفع البتة النزاع من البين ويصطلح ، أو يفع الصلح من الطرفين ، لكن هيهات ثم هيهات .

هذا وإني أشهد الله وأوليائه الطاهرين عليهم أفضل الصلاة

والتسليم ، وكفى بهم شهيداً ، أنا في تصنيفاتنا وكلماتنا ما نحب التعرض والقدح لأحد (... إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله) [45]. ولو تمكنت أن أجعل أهل الأرض على مسلك واحد ومذاق فارد ، بحيث تصفى صفحتها عن الشقاق والنزاع لفعلت وما قصرت . ونبرأ إلى الله تعالى وأوليائه الأطهار عليهم أفضل الصلاة والسلام من الافتراء والبهتان ، والقول في حق أحد بما لا يليق .

السبب في التعرض للركنية :

ولكن سبب تعرضنا لبعض هفوات القوم وعثراتهم أمران :

أولهما : أن طائفة الركنية حيث نسبوا بل ألصقوا أنفسهم بالشيخ الأجل الأوحد الشيخ أحمد الأحسائي أعلى الله مقامه ، وأظهروا أنهم على مذاقه في المعارف والحكمة الإلهية ، وعلى مسلكه ووتيرته في الشرع والطريقة حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة ، وأنهم لا يخالفونه في شيء من الأشياء . حتى نوّهوا وشهَّروا في جميع مقالاتهم وتأليفاتهم أن ما عندهم من المطالب والمعارف والتحقيقات كلاً وطراً مأخوذة ومقتبسه من تلك العين الصافية ، ومغترفة من ذلك البحر التيار . وجعلوا يتباهون باسمه

[45] هود 88 .

وينتحلون رسمه في الأندية والمحافل ، والكتب والرسائل حتى في الرسائل العملية في المسائل الضرورية والأحكام المتفق عليها ، الغنية عن الاستشهاد والدليل ربما يستشهدون بفتوى الشيخ المذكور .

أمثلة على الإيهام بأن الركنية منسوبة إلى الشيخ :

مثلاً : إذا ذكروا في أول الرسالة أن الماء المطلق مطهِّر من الحدث والخبث مطلقاً أردفوه فوراً بفتوى الشيخ استشهاداً للإيهام والتلبيس وإغواء العوام . مع أن هذه المسألة أمر مسلَّم غني عن الاستشهاد ، ثم ذكروا ما عندهم من الفتاوى المختصة لهم : كطهارة ما وقع من أوقية الدم في القدر حال غليانه إذا انطبخ . وأن الماء المضاف كماء الورد يرفع به الحدث والخبث اختياراً واضطراراً مثلاً وغير ذلك ، وهكذا سائر كتبهم وتأليفاتهم .

فإذا اطلع الأجنبي على هذه الفتاوى العجيبة ، وتلك العقائد السابقة الغريبة ، مع ما يرى منهم دعوى ذلك الاتصال التام والانتحال الشديد لاسم الشيخ ورسمه حكم على نحو الجزم والقطع أنهم ما رووا إلا عنه أعلى الله مقامه ، ولا شربوا إلا من تلك العين ، وأن تلك العقائد الفاسدة والمسلك المنحرف عن الجادة ليست إلا من الشيخ الأوحد قدِّس سرُّه ، وهو الأصل والمنشأ لجميع ذلك الكلي والجزئي ، ومن ثم فإن عامة الناس

أساءت الظن في حق الشيخ المذكور وتجرأوا عليه ، حتى وقع في ألسنة العوام والخواص بتلك الوسيلة ، وصارت سبباً في إعراضهم عن تأليفاته وتصنيفاته ، وكل مبتكراته وتحقيقاته وفوائده النافعة لعامة البشر جُعلت في زاوية الخمول والهجرة ، فكان ذلك ظلماً فاحشاً وتعدياً عظيماً بالنسبة إليه أعلى الله مقامه فوجب علينا غيرة على ذلك النور الإلهي والحكيم الكبريائي ، الذي ما دار سور العصر على مثيله ولا انفتق صدف الدهر عن نظيره وبديله ، الذب عنه وتنزيه ساحته وتقديس مقامه ورتبته عن هاتيك الخزعبلات ، وتلك الزخارف والخرافات ، وكنس الأوهام الغافلة عن ذلك الغبار ، وغسلها عن دنس ما سرى وترشّح من الأغيار . وهذا فرض كل مسلم اطلع على سوء الظن أو اختلاط باطل ، أو سريان شبهة ، أو تعميم فرية ، بالنسبة إلى ساحة قاطبة العلماء الحقة ، لا سيما الأطواد والأساطين ، يجب البدار إلى الذب والنهضة على الدفع والسد حسب القدرة والاستطاعة .

وثانيهما : أن القوم قد عمت بليتهم وشملت فتنتهم على طائفة كثيرة من المؤمنين ، وجم غفير من الصلحاء الغافلين ، من العلماء والعوام الذين لا نسبة بينهم وبين الركنية أصلاً ، ولا ربط ولا جامع بينهم بالكلية ، وهم الذين سلكوا مسلك الشيخ الأوحد قدِّس سرُّه في المعارف الإلهية والعقائد الدينية ، أو أحسنوا الظن في

حقه ولم يروا طريقته باطلة ، أولئك هم الشيخية حقاً ، الذين لم يلبسوا إيمانهم بظلم ولم يخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، ولم يجعلوا اسم الشيخ الأوحد قدِّس سرُّه وسيلة لترويج الأباطيل وصيد الرجال ، وهم الأصولية والإمامية صدقاً ، الذين ما انحرفوا عن جادة الحق بشعرة ، ولم يحدثوا طريقة ولا اخترعوا وتيرة أبداً لا أنكروا أصلاً من الأصول ولا أتوا بغريب من الفروع ، وهم المحدّثون عملاً ونطقاً، الذين سلكوا مسلك مواليهم المعصومين الأربعة عشر الأطهار عليهم السلام . لا ينطقون إلا عن أهل بيت الوحي عليهم السلام ولا يعتمدون إلا على أقوالهم وأفعالهم ، شعارهم التسليم والانقياد ، وفخارهم الإصلاح والاتحاد (... الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) [46]. وهؤلاء قد ابتلوا بجرم أولئك القوم عند العامة بأدنى مناسبة ومسَّتهم الضراء وعمَّتهم الظلمة الطخياء من تلك الناحية . والأجانب لعدّهم جميعاً فرقة واحدة غفلةً أو افتراءً ، رموهم بقوس واحد ، وأخذوهم بأوزار تلك العقائد ، وهذا الخلط والمزج ظلم فاحش ، وجور غير يسير لا ينال الصابر عليه الأجر والثواب مع قدرته على تنزيه ساحته عن تلك الأدناس والألواث .

فبالحريّ على كل مُحْصَن قُذِف بجرم الغير الذب عن نفسه ،

[46] الفرقان 63 .

والدفع عن ساحته ، وإخراج الشبهة عن الأذهان الخالية حسب الطاقة والإمكان .

وهذان الأمران هو العذر الوثيق لنا في تعرضنا لبعض هفوات جماعة الركنية ، ونشر شطر من عقائدهم .

ومع ذلك لم نتعرض لجميع مقالاتهم وخفايا مسلكهم . بل ما سطَّرنا إلا يسيراً مما عثرنا عليه ، حسب اقتضاء الضرورة ودفع التهمة في موقعها ، وإلا فالعمر العزيز أشرف من صرفه في هاتيك الزخارف . ويراعنا أجل وأقدس من جريه على تلك المقولات . وأَيْم الله إنا في تصنيفاتنا ما ذكرنا عنهم إلا ما رأينا وعلمنا . ومعاذ الله أن نأخذ أحداً بالظن والتهمة أو نقدم على البهتان والفرية . ما هذا فعالنا ولا شأن أسلافنا ، كيف وعند الله تجتمع الخصوم . هذا ولا ينقضي تعجبي من صاحب التبيان في كلامه السابق كيف يتجاسر بما لا يليق بمثله في قوله : وياليتهم اكتفوا بنقل عين عباراتهم التي ذكروها في كتبهم ، بل غيروها وحرفوها وأولوها على حسب ما يريدون ثم بثوها ونشروها في الناس ... الخ ليت شعري أي عبارة غيرناها أو أي كلمة حرفناها ، إن كان عنى بذلك كتاب الإحقاق أو كتاب التنزيه لحضرة الوالد الماجد العلامة روحي فداه ، فلم يذكر فيهما والحمد لله إلا عين عبائر الوالد والولد بطولها ولم يكتف فيهما بنقل المعنى أو بمجرد النسبة . بل

نقل عين الألفاظ والعبارات من مظانها . دونك الكتابين المذكورين فإنهما مطبوعان مشهوران قلّبهما ظهراً لبطن ، وقابل العبائر المنقولة فيهما مع كتب القوم حرفاً بحرف حتى يظهر لك أن تلك المقالة من الفاضل الكرماني بهتان مبين ، ما دحرجها إلا عن ضيق الخناق وسعة الخرق عليه وليس التحريف من حرفتنا ولو شئنا لأخبرنا من المحرِّف ، وما غابت عنا الكتب المسروقة برمتها بتحريف أسماء مؤلفيها فقط ، وتبديلها باسم المحرِّف ليتباهى بتكثير الكتب والتصنيف عند أشباه الناس ، وهي بعد موجودة بتاريخ أسبق من ميلاد من حرَّف بسنين كثيرة والقياس ليس من مذهبنا . وأما مكاتبة والده مع السيد الأمجد قدِّس سرُّه الطويلة التي أنكرها الفاضل الكرماني ونقل إنكارها أيضاً عن أبيه رحمه الله ، المنقول بعض عبائرها في الكتابين الشريفين المذكورين ، فهي مشهورة موفورة النسخة ، منسوبة إلى والده رحمه الله ، وفي بعض النسخ أنها مستنسخة عن نسخة الأصل ، وحالها بالنسبة إلينا حال سائر كتبهم المنسوبة إليهم والكتب المنسوبة إلى أربابها قبل الإطلاع على إنكار النسبة والتبري عنها ليس علينا في ذلك حرج ولا بأس ، ولا يتوجه علينا لوم ولا مذمة . وإنما إثمها على واضعها ونشكر منهم كثيراً هذا الإنكار لتلك الكتابة ، فياليتهم أنكروا بعض رسائلهم أيضاً ، التي فيها ما هو أفظع وأشنع من تلك الكتابة ،

وأضر على الإسلام والعباد .

هذا ولم ينقل في الكتابين من ألفاظها إلا على سبيل الاستشهاد على وحدة الناطق ، لا على نحو الدّليل والمدرك ، بل العمدة في إثبات تلك العقيدة عليهم سائر تصانيفهم وتأليفاتهم ، كانت تلك الكتابة أم لم تكن وإن كان الفاضل الكرماني عنى بالتغيير والتحريف المذكور ، وأشار إلى ما جرى من قلم الحقير استطراداً على نحو الاختصار ، في الرحلة الفارسية المسماة بسرماية سعادت في قصة زنجان حيث ذكرنا فيها مخاصمة ملا عبد الله مع سيف علي في العقائد في صفحة 124 المشتملة على بعض فروعهم . فتلك حكاية حكيتها وقصة نقلتها ليس على الناقل والحاكي في ذلك من سبيل وعتاب . حتى أنّ ناقل الكفر ليس بكافر لا شرعاً ولا عرفاً . والمسائل المذكورة فيها إنما هي فروع مسرودة من ملا عبد الله إلى سيف علي ، توبيخاً وطعناً منه على صاحبه في مسلكه وهو في مقام الردّ على ملا عبد الله ، بأن ما نقلت من المسائل من جناب الحاج كريم خان رحمه الله لا تمس شيئاً جماعة الشيخية ، ولا تمس بوجه كتب الشيخ الأوحد الأحسائي قدِّس سرُّه ، ومسلك الحاج المذكور غير مسلك الشيخ الأوحد . وملا عبد الله كان وقتئذ في مقام المخاصمة والجدال ، وكان ينقل الفتاوى المذكورة من كتاب الجامع للحاج المذكور نقلاً بالمعنى لا بالألفاظ فإن كان

هناك تغيير أو تحريف فإثمه عليه لا علينا . ولا بدّ في النقل بالمعنى من تغيير في التعبير فكيف يسوغ للفاضل الكرماني أن ينسب ذلك إلينا ويوجّه اللوم والعتاب علينا ، وهذا من جنابه سلمه الله تعالى بعيداً جداً ، وخارج عن حدود الكتاب والسنة ، وحيث أن بعض النفوس ربما تميل أو لا تطمئن إلا بالإطلاع على ما في الرحلة تفصيلاً ، ولربما لا يظفر بعض على نسخة الرحلة ، أو ظفر ولم يحسن اللغة الفارسية ، فلا بأس أن تُذكر ترجمة هذه القضية إلى اللغة العربية بإسقاط زوائدها :

المحاورة بين الملا عبد الله وسيف علي :

فأقول : في سفرنا من آذربايجان إلى خراسان في شهر ربيع الثاني من سنة **1342** عبرنا على بلدة زنجان ، فتوقفنا فيها ليلتين وكنت أتمشى في بعض طرقها سياحةً ، حتى انتهيت إلى أحد مدارسها القديمة ، فجلست في أحد رواقاتها ، فإذا بمحصِّلين بينهما مجادلة ومشاجرة طويلة ، إلى أن انجرَّت إلى المناظرة الدينية والتنابز بالألقاب فجعل الأستاذ وهو ملا عبد الله يخاطب تلميذه وهو سيف علي بالشيخي وهو يخاطب أستاذه بالناصبي حتى اشتد الأمر بينهما وكادا أن يتضاربا أو يتقاتلا ، فدخلت الحجرة طمعاً في الإصلاح بينهما فأسكتهما بالالتماس ، وتوجهت إلى ملا عبد الله قائلاً : ما الذي ثبت عندك من فساد الشيخية حتى تتقرب إلى الله

بمعاداتهم والاستعاذة منهم ؟ . فقال : طالما تطلَّبت كتب القوم لأكون على بصيرة واطلاع من عقائدهم ولا أعتمد على النقل والسماع . فعثرت على شرح الزيارة للشيخ أحمد الأحسائي وكتاب الجامع للحاج كريم خان و الرسالة الفارسية لابنه . وحيث رأيت شرح الزيارة كتاباً علمياً ليس لي نصيب في درك مطالبه وفهمها أعرضت عنه . وجعلت أمعن النظر في الكتابين الجامع و الرسالة فإذا فيهما من الفروع والفتاوى الغريبة ما أغلبها مخالف لإجماع الإمامية بل مخالف للإسلام . أذكر لك شطراً منها : قال الحاج كريم خان في رسالته الجامع والحاج محمد خان في رسالته الفارسية إذا وقع أوقية من الدم في القدر حالة غليانه طهر الدم لأن النار تأكله ، والبصاق أي ريق الفم يطهِّر الدم إذا كان في الثوب أو البدن وأزيل بالبصاق والخمر عندهم حرام طاهر ، والماء القليل لا ينفعل بملاقاة النجس ، والكلب والخنزير يقبلان التذكية فلا بأس بجعل شعرهما حبلاً ، وجلدهما دلواً بعد التذكية والدّباغة ، ولا بأس بالاستسقاء بذلك والتوضؤ والمضمضة والاستنشاق[47] والماء المضاف يرفع به الحدث والخبث اختياراً أو اضطراراً ، هذا وسيف علي يسمع هذه الفتاوى ويلتوي بنفسه ويكثر من الحولقة والاسترجاع ، وقال ملا عبد الله أيضاً في الجامع أن الارتماس في الماء عمداً لا يبطل الصوم ،

[47] يمكن أن يكون مقصوده عدم انفعال ماء القليل لا طهارتهما . المؤلف

وليس على النفساء في السفر غسل ، ومن لفّ بآلته الذكورية حريراً فجامع بلا إنزال فلا غسل عليه ولا يفطر ، وكذا من وطأ الغلام بلا إنزال فلا غسل ولا يفطر ، ولدى الصلاة على الميت يوضع كما في القبر أي على جنبه الأيمن إلى القبلة ، والمسافر في جميع المشاهد المشرفة بل في بلادها مخيَّر بين القصر والإتمام ، ولا اختصاص لذلك بالأماكن الأربعة المعروفة . وشهر رمضان لا يكون ناقصاً أبداً ، إلى غير ذلك مما لا تستقصى لكثرتها . فلما فرغ ملا عبد الله من ذكر الفروع وتعدادها تبرأ ملا سيف علي وأنكر جميع ذلك ، وأجاب بأن هذه الفتاوى لا ربط لها بالشيخية ، والشيخ له رسالة عملية اسمها حيدرية مطبوعة في المجلد الثاني من جوامع الكلم ليس فيها من هذه الفتاوى عين ولا أثر ، وكذا سائر رسائله ومصنفاته خالية وعارية عن كل ما ينافي المذهب ويخالف الملَّة ، وكل تلك الفتاوى والعقائد المستنكرة إنما هي للجماعة الركنية ، ولا تنسب إلى الشيخية أصلاً (ولا تزر وازرة وزر أخرى ...) [48] والقصة طويلة .

والحاصل طال الكلام بيني وبين الطرفين ومضى شطر من النهار وما فارقتهما إلا وهما كالأخوين الشقيقين من كمال المودة وارتفعت من بينهما الشحناء والغضاضة .

وهذا ترجمة ما أردناه من الرحلة على الاختصار ، فتلك

[48] فاطر **18** .

المسائل التي سمعتها المنقولة بالمعنى لا بالألفاظ كما هو اعتراف ملا عبد الله وإن كانت جلُّها بل كلُّها صحيحة ، ومذكورة في كتاب الجامع . لكن النقل كما ترى ليس مني بل من ملا عبد الله المذكور ، ونحن ما رسمنا في الرحلة إلا صورة الواقعة ، بلا تغيير ولا تصرف ، وبعض مسائلهم الفرعية وإن كان في غاية الشناعة والشذوذ ، لكن نجلُّ أنفسنا عن التعرض بالفروع ، ولو رمنا ذلك لأدى إلى تطويل لا تكفيه هذه الكراريس ، وإلا فما ذكره الملا عبد الله لا يكون عشر عشير معشار ما نعلم ، مما هو أشدّ بشاعة وشناعة ، فكيف يناسب لصاحب التبيان هذا التعدي العظيم .

دعوى أن الشريعة المحمدية مؤلفة من شرائع أخرى :

نعم الذي أدرجت في الرحلة هو العبارة التي نقلتها من مصباح السالكين عيناً بلا تغيير ولا تصرف . ولا بأس بنقلها هنا أيضاً جزاءاً لاعتدائه علينا ، وهي هذه : قال الحاج محمد خان في الصفحة التاسعة من تلك الرسالة في الصفحة اليسرى لسطرين بقيا منها ما لفظه : " مطلب أول در شريعت است واين مطلب را مرتب كرديم بدو حدّ وشريعتها ودر هر شريعتي مسئلها است وبدانكه شريعت سنت بيغمبر است صلى الله عليه وآله وآن بزر كوار حكيم وعالم بود باجماع جميع أهل عالم ومطلع بود بر جميع ملتها ومذهبها وقاعده ها ورياضتها وشريعت أو صلى الله عليه

وآله جمع شده است از همه قانونهای عالم ازهر جائي هر جه را كه عين حكمت بود انتخاب فرموده بزياده از آنجه حكم فرموده است از خارج بس باره از شريعت آدم كرفت وقدرى از شريعت نوح وبسيارى از شريعت أصول ابراهيم وقدرى از شرع موسى وخضر وقدرى از شريعت عيسى وقدرى از قوانين عرب واز علم سيميا وليميا وهيميا وريميا اتخاذ فرمود وهمه آنها را با هم تركيب فرمود جون شاريعين مأمور بودند باصلاح جهتي از جهات اناسى وتكميل جيزى خاصى جون همه را جمع فرمود تكميل همه جهات ميشود ...انتهى" . وترجمته إلى العربية هذه قال : " إعلم أن الشريعة سنة النبي صلى الله عليه وآله . وكان حكيماً وعالماً بإجماع كل أهل العالم ومطلعاً على جميع الملل والمذاهب والقواعد والرياضات ، وشريعته صلى الله عليه وآله مجتمعة من جميع قوانين العالم من كل موضوع ، كل شيء رآه عين الحكمة انتخبه ، مضافاً إلى ما حكم من الخارج فأخذ قطعة من شريعة آدم ، وشيئاً من شريعة نوح ، وكثيراً من شريعة أصول إبراهيم ، وشيئاً من شرع موسى و الخضر وشيئاً من شريعة عيسى ، وشيئاً من قوانين العرب ، وأخذ من علم السيمياء والليمياء والهيمياء والريمياء ، وجمع كل ذلك وألفها . حيث أن الشارعين كانوا مأمورين بإصلاح جهة من جهات الأناسي وتكميل شيء خاص فلما ألف النبي صلى الله

عليه وآله وجمع بين الجميع حصل به تكميل كل الجهات ... انتهت ترجمته " .

إثبات أن الشريعة وحي من الله :

بالله عليك انظر بعين الإنصاف كيف أثبت :

أولاً : للخضر عليه السلام شرعاً ، والحال أن الشرائع كلها ستة ونبوة الخضر ليست بثابتة ومتفق عليها . بل قيل إنّه من عباد الله الصالحين ، كما ذهب إليه السيد الأمجد في المجلد الأول من مجموعة الرسائل [49]، فضلاً من أن يكون ذا شرع عليه السلام .

وثانياً : كيف حكم بأن شرع نبينا صلى الله عليه وآله مؤلف ومنتخب من الشرائع السابقة ، أخذ من كلٍ شيئاً ومن علم السحر والشعوذة شيئاً وأضاف عليه من بعض قوانين العرب ، وشيئاً من نفسه وسماه شرعاً . وأي مسلم أو مؤمن يتكلم ويتجاسر بمثل ما ذكر. أو ليس اعتقادنا وعقيدة المسلمين طراً أن هذا الشرع المقدس والمقدّم على جميع الشرائع ، كل قوانينه وأحكامه الكلي والجزئي إنما هو عن الوحي الخاص من الله تبارك وتعالى ، ليس للنبي صلى الله عليه وآله

---

[49] المجلد الأول ص **143** . قال السيد كاظم الرشتي قدس الله روحه الطاهرة في الرسالة الموسومة بـ " رسالة غرية . " ... وأما الخضر عليه السلام فالظاهر أنه ما كان نبيا ، بل كان عبدا صالحا رزقه الله العلم والمعرفة وبلغه إلى مقام القرب ... "

في ذلك من الأمر شيء ، (وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى)[50] نزل به الروح الأمين حتى قال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ...) [51].

رأي الشيخ الأوحد :

كما صرح بذلك الشيخ الأوحد الأحسائي أعلى الله مقامه في شرح الزيارة في شرح فقرة (وأشهد أن محمداً عبده المنتجب ورسوله المرتضى) في السطر الثالث من صفحة **92** قال أعلى الله مقامه : " وذلك يظهر لمن عرف أسرار هذا المذهب ظاهراً وباطناً ، من جهة سيرته وأوامره ونواهيه وآدابه وأخلاقه وشرعه الذي عليه أهل بيته وأتباعهم ، فإنه يحصل له القطع بأن هذه صدرت عن حكمة ربانية ، لا يمكن مثلها من الخلق ، لا من جهة عقولهم ولا خيالاتهم ، لا نوماً ولا يقظة ، ولا بسحر وكهانة ، ولا برياضة ولا بشيء ، غير الوحي الخاص . لأن جميع هذه الأمور لا تجري في جميع أحوالها مقتضى الحكمة ، إلا إذا كانت عن الله تعالى ... الخ " . [52] ثم جعل أعلى الله مقامه يشيد أركان ما ادعاه ويُؤّكد ما أثبته ، ببيان واضح وبرهان قاطع لائح ، حتى حكم بأن العصمة

---

[50] النجم **3** و **4** .

[51] الشورى **52** .

[52] وفي الطبعة الحديثة ج **1** ص **305** .

أيضاً ما لم تقترن بالوحي الخاص ، لا يستلزم موافقة الحكمة والصواب ولا الإحاطة بجميع الأسرار وحقائق الأمور ، فقال في السطر 16 من تلك الصفحة : " ولو صحَّ فرض العصمة وتأسيس الأحكام بدون الوحي الخاص لوقع فيها ما يخالف الحكمة ، لأن العصمة لا تستلزم الإحاطة بجميع أسرار الوجوب ، فلابدّ من حصول ما يخالف الحكمة إلا إذا اقترنت بالوحي الخاص من علاّم الغيوب ، فلمّا رأينا ما أسس وشرع على كمال الحكمة والصواب ظاهراً وباطناً بمقام تعجز الخلق عن الوصول إليه ، علمنا أنه كان عن الوحي الخاص " [53]. انتهى كلامه رفع الله مقامه .

انظر كيف بيَّن وأوضح ببيان فاق على المراد ، وصرح على خلاف ما هو ظاهر الكرماني ، من جعله شرع الإسلام موضوعاً ومجعولاً من النبي صلى الله عليه وآله ، بعلمه وحكمته وانتخابه . ولعمري لقد تكلم بما لا ينبغي أن يتفوه به مسلم جاهل ، فضلاً عمن يدعي أنه فاضل وهذا بعينه معتقد فلاسفة الأجانب في حق النبي العربي . هذا سر جا نملكم الإنكليزي في تاريخه لإيران ، ذكر مثل ذلك بلا تفاوت .

فإذاً ما الفرق بينه وبين هؤلاء الأجانب ، إذا كان هذا معتقده في حق مؤسس الإسلام وشرعه ، ومع هذا الخلاف البيِّن وغيره من

[53] وفي الطبعة الحديثة ج 1 ص 307 .

الخلافات الظاهرة ، ينسب نفسه إلى الشيخ الأوحد ويظهر عند العوام المباهاة به ومتابعته ، وأنه على منهاجه وشرعته ، ويدعي تحمل علومه ومطالبه ، بل كونه هو الوارث والحامل لعلومه لا غير : (... يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ...)[54] (... وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ...) [55].

مقام النبي ومقام الإمام برأي الكرماني :

وحيث بلغ بنا زمام الكلام إلى هنا ، فلا بأس أن نشفع تلك العبارة ونردفها بمقالة أخرى ، من مصباح السالكين جزاءاً لاعتداء الفاضل الكرماني ، ونسبته إلينا التغيير والتحريف (... فإن عدتم عدنا ...) [56] بأضعافٍ مما نعلم . وليتبين عنده وعند غيره أنا مع الإحاطة خبراً والإطلاع علماً بغالب مختصاتهم ومتفرداتهم ، إن لم نحط بالكل . نقبض عنهم عنان القلم اشتغالاً عما لا يعنينا بما يعنينا والأهم . وصرفاً للوقت فيما هو الأولى والألزم .

قال الحاج محمد خان في السطر السادس من الصفحة **98** ما لفظه : " سؤال شما ميكوئيد كه احدى بدون واسطه شيعيان نميتواند بآل محمد برسد واز ايشان بكيرد ودوستي ايشان را نميتوان

---

[54] الفتح **11** .

[55] المجادلة **2** .

[56] الإسراء **8** .

تحصيل كرد با آنكه مي بينيم جمعى دوستى ايشان را تحصيل كردند وبا ايشان نشستند وبر خواستند وعلم از ايشان كرفتند ومعرفت ايشانرا تحصيل نمودند عرض ميكنم كه از اين اشكال دوجواب است يكى قشرى ظاهرى ويكى باطنى أما جواب قشرى ظاهرى اينست كه مراد ما عرصه حقيقت است نه مجاز واين عرصه عرصه اعراضست وإمام بصرافت نور وجلال وجمال خود جلوه نفرموده است : بلكه در عرصه اعراض با بدن عرضي ظاهر شدة است واينكة تو مى بيني جسديست از اجساد نهايت اشرف اجساد است وإمام از وراء اين جسد سخن ميكويد بس تو از زبان كوشتي ميشنةى وبا شخص معلوم مى نشيني وبر مخيزي واين غير از إمام است " إلى أن قال : " وأما جواب باطن اينستكه نبوت مقاميست زير باى ائمه اطهار وبيغمبر ما اينستكه ميفرمايند كه انبياء از نور ما خلقت شده است) .

ثم بيّن السلسلة الطولية على مذاقهم لا على مذاق الشيخ ولا يسعنا التعرض لذلك والفرق بينهما وبيان المذهب الحق إلى أن قال " بفهم آنجه كفتم وشنيدي كه از اين بدن صريحتر نميتوان كفت بس هر جه از اين بدن بشنوى از إمام ميشنوى بواسطه انبياء وأوليا وايشانند واسطها اكر جه از خود ايشان بشنوى بس اكر جه سلمان ونظير آن سلمان در شهر دبكر باشند وتوخدمت

إمام باشى وحديث سؤال كنى بواسطه سلمان ندای تو بكوش ايشان ميرسد وجواب ايشان بواسطة سلمان بتومير سد بلكه همه ندا كنند كان عالم روى كنند كان ازروز الست هرجه شنيدند ازخدا بواسطة ايشان است اينست كه ميفرمايد سلمان باب الله في الارض وكمان مكن كه اين امر مخصوص بهمان شيعيان با شد كه زنده بودند بلكه مؤمن حي است همه وقت آن شيعيان كامل كه امروز هستند برزخ بودند ازسابق أيام تا كنون وآن روز خلق بواسطة ايشان از إمام ميكرفتند مثل امروزو بعد از اين " انتهى .

وترجمته إلى اللغة العربية هذه :

(سؤال أنتم تقولون لا يتمكن أحد أن يصل إلى آل محمد صلى الله عليه وآله ، ولا أن يأخذ عنهم ولا يتمكن أن يحصِّل محبتهم من دون واسطة الشيعة . مع أنا نرى جمعاً حصَّلوا مودتهم وقاموا وقعدوا معهم وأخذوا العلم منهم ، وحصَّلوا معرفتهم .

أقول عن هذا الإشكال جوابان : أحدهما قشري ظاهري والآخر باطني . أما الجواب القشري الظاهري فهو :

أنّ مُرادنا عرصة الحقيقة لا المجاز ، وهذه العرصة عرصة الأعراض . والإمام ما تجلى بصرافة نوره وجلاله وجماله ، بل في عرصة الأعراض ظهر بالبدن العرضي ، وهذا الذي تراه جسد من الأجساد ، نهايته أشرف الأجساد . والإمام يتكلم من وراء هذا

الجسد ، فتسمع أنت من اللسان اللحمي ، وتقعد وتقوم مع الشخص المعلوم وهذا غير الإمام) . إلى أن قال وأما الجواب الباطني فهو : (أنّ النبوة مقام تحت قدم الأئمة الأطهار ونبينا صلى الله عليه وآله ، فلذا قالوا إن الأنبياء خلقوا من نورنا) . إلى أن قال : (فافهم الذي قلته وسمعته ، فلا يقال أصرح منه ، فكلما تسمع من هذا البدن تسمع من الإمام بواسطة الأنبياء والأولياء وهم الوسائط وإن سمعت من أنفسهم . وإن كان سلمان ونظير سلمان في بلد آخر ، وصرت أنت في خدمة الإمام وسألته حديثاً ، يصل نداؤك إلى أذنه بواسطة سلمان ، وجوابه بواسطة سلمان يصل إليك ، بل كل المنادين والدعاة في العالم من يوم " ألَسْتُ " . كلما سمعوا من الله فبواسطتهم . فلذا قالوا سلمان باب الله في الأرض . ولا تظن هذا الأمر يختص بأولئك الشيعة الذين كانوا أحياءاً ، بل المؤمن حي في كل وقت ، هؤلاء الشيعة الكاملون الكائنون في هذا اليوم كانوا برازخ من سابق الأيام إلى الآن ، والخلق في ذلك اليوم كانوا يأخذون بواسطتهم من الإمام مثل اليوم وبعد اليوم) . انتهى ترجمته بلا تصرف .

المناقشة مع الحاج محمد :

هذه المقالة على قصرها واختصارها تضمنت أموراً أربعة واضحة الفساد ، أمران منها قد طوينا عنهما كشحاً لما اختصرنا

العبارة أول الجواب الباطني .

الأمر الأول :

أولهما : ترتيبه السلسلة الطولية على خلاف مذاق الشيخ أعلى الله مقامه ، بجعله الملائكة بعد مؤمني الجن وتحتهم ، كما هو مذهب أبيه أيضاً والحال الأمر عند الشيخ بالعكس : فالملائكة عنده بعد طبقة الشيعة ، " أي مؤمني الإنس " وتحتهم قبل طبقة مؤمني الجن وهم فوقهم وليس هنا موضع التفصيل .

ثانيهما : استعماله لفظ البدن مكرراً في عوالم الملكوت ، والمتعارف المتداول بل والصحيح هو استعمال لفظ الجسم أو اللباس هناك لا البدن قال قبل قوله : " فافهم الذي قلته " .. إلخ بأسطر يسيره : " وايشان جون نازل شدند باين عالم از همين راه نازل شده اند ودر هر مقامي وعالمى بدنى از اهل عالم كرفته اند وبا همان بدن نازل شده اند به عالم بائين تر – بس عالم بالاروح عالم اسفل است واينست مراد از ارواح وبر اكثر بنهان مانده است مثلاً نباتي در بدن جمادى روح است وحيوانى در بدن نباتي وجمادى روح است .. " انتهى .

يعني : وهم لما نزلوا إلى هذا العالم نزلوا من هذا السبيل ، وفي كل مقام وعالم اتخذوا بدناً من أهل ذلك العالم ، وبذلك البدن نزلوا إلى العالم الأدنى . فالعالم الأعلى روح العالم الأسفل ، وهذا

هو المراد من الأرواح ، وخفي على الأكثر مثلاً : النباتي في البدن والجمادي روح . والحيواني في البدن النباتي والجمادي روح ... انتهى ترجمته .

جوابه :

ومشايخنا يعبرون عما عبر إما بالجسم إن كان من عالم المثال فنازلاً ، أو باللباس في كل العوالم . ويقولون إن المعصومين في كل عالم نزلوا يتخذون من سنخ أهله لأنفسهم لباساً ، ويظهرون بذلك اللباس . كما هو واضح لمن استأنس بكلماتهم واصطلاحاتهم ، ولا يعبرون بالبدن . إذ في عالم العقول الذي هو عالم المعنى فقط ، وعالم الأرواح الذي هو عالم الأظلة والرقائق ، وعالم النفوس الذي هو عالم الصور وهكذا ، كيف يجوز ويسوغ استعمال البدن وإطلاقه وأي بدن كان هناك ..

فإن قلت : قد ورد في بعض الأخبار كما في الكافي عن جابر بن يزيد قال : قال أبو جعفر عليه السلام " يا جابر إن الله أول ما خلق خلق محمداً صلى الله عليه وآله وعترته الهداة المهتدين ، فكانوا أشباح نور بين يدي الله . قلت وما الأشباح ؟ قال ظل النور ، أبدان نورانية بلا أرواح وكان مؤيداً بروح واحدة وهي روح

القدس ...الخ " [57].

قلت : ليس كما ذهبت ، بل المراد بذلك مثالهم في عالم المثال من حيث كلمة الأشباح وظل النور ، فيكون المراد بالنور في قوله " ظل النور " هو نفوسهم عليهم السلام ، ويكون ظل النور الذي هو الأشباح عبارة عن مثالهم وأبدانهم النورانية بدليل قوله عليه السلام ، كما استظهره الشيخ الأوحد الأحسائي في شرح الزيارة في الصفحة العشرين في شرح فقرة : " وعناصر الأبرار " [58].

ولا إشكال في أنّ عالم المثال الذي هو ظل عالم النفوس لبرزخيته بين الملك والملكوت يجوز إطلاق لفظ البدن واستعماله فيه بخلاف العوالم السابقة عليه .

ثم إن في قوله : " فالعالم الأعلى روح العالم الأسفل وهذا هو المراد من الأرواح .. الخ " إشكالاً من جهات شتى نضرب عنها صفحاً طلباً لمزيد من الاختصار .

وأما الأمران الآخران فهما دعويان .

---

[57] ج 1 ص 442 رواية 10 .

[58] قال الشيخ رحمه الله تعالى في الصفحة الذكورة السطر السادس : " ... أقول الظاهر إنّ المراد بالأشباح مثالهم وهو ظل النور الذي هو نفوسهم وتلك الأشباح أبدان نورانية ... " .
وفي الطبعة الحديثة ج 1 ص 62 السطر 4 .

الدعوة الأولى : الإعتقاد بعرضية جسد الإمام عند الكرماني .

الأولى : اعتقاده بأن جسد الإمام عليه السلام في هذه العرصة كله عرض ، وليس بأصل أصيل كما هو صريح كلامه في غير موضع من كتبه وصريح كلام والده أيضاً في كتبه . وهذا المختصر لا يسع نقل العبائر ومن أراد الإطلاع على بعض عباراتهما فعليه بكتاب الإحقاق أو التنزيه . وحيث اعتقدوا بعرضية بدن الإمام عليه السلام حكموا ببلي أجسادهم في قبورهم واضمحلالها وتلاشي أجزائها على خلاف الشيخ الأوحد الأحسائي أعلى الله مقامه في الموضعين ، فإنه صرح مكرراً في غير موضع بأن أبدانهم الدنيوية كلها أصلية لا يتطرق إليها شيء من العرض ، إلا بمقدار يسير جداً كالغبار الرقيق على الزجاج ، كي يتمكن الخلق من الوصول بخدمتهم والانتفاع بهم ، وصرح أيضاً بأن الأرض لا تنال من أبدانهم وأجسادهم شيئاً ، لا قليلاً ولا كثيراً ، بل تبقى سالمة وطرية في حفرهم وقبورهم وهذا اعتقادنا .

الدعوة الثانية : ادعاء الناطق .

والثانية : وهي العجيبة العظمى ما ادعاه في الجواب الثاني أن كل من سمع مقالةً أو حديثاً من النبي أو الإمام عليهم السلام فإنما سمع بواسطة سلمان والناطق الذي يدعونه . والإمام الذي كان يخطب على المنبر والمسجد غاص بأهله ما كان يصل صوته إلى

سمع الحاضرين إلا بواسطة سلمان . هؤلاء القوم الذين وُلِدوا بعد زمان الإمام عليه السلام بألف ومئتي أو ثلاث مئة سنة ، أو أقل أو أزيد وكذلك النبي والإمام ما كان يسمع شيئاً إلا بواسطة ذلك ، بل ترقى عن ذلك وقال حتى النداء في عالم الذر والخطاب من الله تعالى (... أَلَسْتُ بربكم .. الخ) [59] ما وصل إلى سمع أهل ذاك العالم إلا بهذا الرجل المدعى . فعلى ما حقق والأساس الذي بنى ينبغي أن لا ينحصر الأمر في القوة السامعة فقط ، بل يتمشى في باقي الحواس أيضاً ظاهرة وباطنة . فلا يبصر الإمام عليه السلام أحداً من الخلق وشيئاً من الموجودات إلا بسلمانهم هذا ، ولا يشم ولا يذوق ولا يلمس إلا بذاك ، وكذلك الخلق لا يبصر الإمام ولا يلمسه ولا يصافحه إلا به ، بل سيف الإمام عليه السلام في حروبه وغزواته ما كان ينال كافراً ويقتله إلا به ، وممشوق النبي صلى الله عليه وآله ما أصاب ناقته العضباء وغيرها إلا بواسطته ، و النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحدث مع زوجاته وأصحابه والإمام مع أهله وعيالاته ولا يسمع أحد من الطرفين شيئاً ولا يبصر ولا يلتذ إلا بسلمان القوم وناطقهم .

هذه دعوى ما تقمّصها لا فرعون الأمة ولا هامنها ، وزخرف من القول ما تقوّله لا نمرود ملّة ولا شيطانها ، وأمثال هذه

---

[59] الأعراف 172 .

الخرافات هي التي ذهبت بناموس الإسلام ، وأزعجت قلوب الأنام وزعزعت أركان الدنيا والدين ، وشوشت أفكار المتدينين المتنورين حتى كادوا أن يخلعوا لأجلها أعنة الديانة ، ويرفضوا لضغطتها القوانين السماوية . ليت شعري في دعواه هذه على أي دليل اعتمد وعلى أي كتاب استند . فإن قرع سمعه ترتب السلسلة الطولية كوناً وفيضاً ، وكون كل طبقة عُليا من السلاسل الثمانية علّه وواسطة للسافلة ، كما ذكره مقدمة للجواب الباطني فهو صحيحٌ مسلَّم ، لكن لا يتفرع عليه ما ادعى لأن ترتب تلك السلسلة نوعي وليس بشخصي ، بمعنى أن نوع كل طبقة علة لما تحتها لا آحادها . مثلاً نوع طبقة الأنبياء لا أشخاصهم واسطة وعلة لنوع مؤمني الإنس ونوع طبقة الإنس لا أفرادهم علة لطبقة الملائكة وهكذا فلا مدخلية للأشخاص في العليَّة والإحاطة بوجه بل ولا ذكر لهم ولا اسم بالكلية ، فإذا كان في طبقة الأنبياء عليهم السلام في عليتها ووساطتها لِما تحتها لا ذكر ولا دخل لأفرادهم وأشخاصهم لا لنوح ولا لإبراهيم ولا لموسى ولا لعيسى ، فأنى لسلمان وأمثال سلمان أن يكون له دخل أو ذكر في طبقة مؤمني الإنس في مقام وساطتها . بل المدار في العلية والوساطة في جميع الطبقات على النوع والمجموع من حيث المجموع لا الشخص . ماعدا الطبقة الأولى العليا فإن كل شخص من أشخاصها علة

ومستقل في التوسط والإيجاد كما صرح بذلك السيد الأمجد في المجلد الأول من مجموعة الرسائل في جواب المسألة الخامسة من سؤالات ملا حسين علي [60]، فراجع ولا تغفل . هذا ودرك الحواس ما هو من سنخها وإشارة الآلات إلى نظائرها غير مبتنٍ على تلك السلسلة ، وتأثير بعض الأسباب والمؤثرات غير منوط بهذه المسألة والمقام لا يسع التفصيل .

المندرج السابع :

وأما قول الفاضل الكرماني : " بالجملة إني لم أقدم على الجواب حذراً من مزيد الاختلاف " . انتهى .

فجوابه : أنّ الذي يورث التفرقة ومزيد الاختلاف هو تغيير المسلك واختراع جادة ، وابتداع فتاوى لم تكن ، وعقائد مخالفة للكتاب والسنة ، وطريقة منحرفة عن وتيرة آل محمد صلى الله عليه وآله . هذه هي التي تزيد في الاختلاف ، فليتركوا هذه الأمور حتى تعود العوام والملة إلى فطرتها ، وترجع إلى الجادة الواضحة الإسلامية

[60] قال السيد قدس الله نفسه الزكية ص 281 ، في الرسالة المذكورة السطر 13 : (... إلا أن الفرق أن الأئمة عليهم السلام كل واحد منهم علة مستقلة في الإيجاد والتوسط ، بخلاف الأنبياء ومن دونهم عليهم السلام فإن كل نوع من كل طبقة علة وواسطة للنوع الآخر ، والطبقة الأخرى لا كل شخص وكل فرد ...) .

.

وأما الجواب فلا يزيد في الاختلاف سيما إذا كان على وفق الأصول والموازين الصحيحة ، فإن وجد حقاً وصواباً قُبل . وإلا فأقلامنا معنا تحملها الأنامل ومدادنا ماله من نفاد ، ومن الله وأوليائه الطاهرين عليهم أفضل الصلاة والتسليم الاستعانة والاستمداد . ونشكر الفاضل الكرماني حيث أقصر عن الخطاب ولم يصدع الأفكار بالجواب ، لأن تبيانه هذا عند العارف البصير يسير ، يستدل به على الكثير ، وحقير أنموذج من الخطير ، إذ " البعرة تدل على البعير " .

اعتذار الكرماني عن بعض فتاوى والده :

أما بقية كلمات الفاضل الكرماني في التبيان ، فلم يبق منها ما هو قابل للتعرض لوضوح جوابه ، مثل اعتذاره بأن والده إنما قال بجواز جعل جلد الكلب والخنزير دلواً ، وشعره حبلاً ، يستسقى بهما للوضوء والمضمضة والاستنشاق ، لأجل ذهابه إلى عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس ، لا من أجل قبولها التذكية . فإن صحَّ ما ذكره فهو دفع عن الأفسد بالفاسد ، وإن لم يكن بتلك الشناعة ، لكنه خلاف المعروف المشهور ، أيضاً من مذهب أهل البيت عليهم السلام من اشتراط الكرِّيه في عدم الانفعال ، وانفعال الماء القليل بمجرد إصابة النجس ولو بمقدار جناح بعوضة

وأين هذا من جعل جلد الكلب أو الخنزير آنية ، يستعمل في المشروط بالطهارة ، إن هو إلا اعتذار بارد وتأويل فاسد .

وكذا اعتذاره سلمه الله تعالى بأن : " نقل الأقوال لا تدل على الذهاب إليها كما هو ديدن الفقهاء ، فكثيراً ما ينقلون الفتاوى النادرة ولا يقولون بها " . انتهى نقلته بالمعنى .

جواب الاعتذار :

فإنّ كلامه هذا صحيح لكنه تمويه إذ فتاوى والده أو أخيه ليست بحيث تخفى على أحد ، ولا يمكن تمييزها وتشخيصها عن الأقوال المحكية وكثيراً ما يذكران فتواهما بعنوان رُوِي .

مثلاً : إذا قالا في رسالتهما مسألة روي كذا وسكتا عنها ولم ينقلا خلافها ولا أشارا إلى ضعفها فهي حينئذ رأيهما وفتواهما وذلك واضح .

اعتراف الكرماني لنا بالفضل :

قال سلمه الله في آخر رسالته مشيراً إلينا : " وهم الحمد لله أهل الفتوى " .

أقول : نشكر الله سبحانه ونحمده على ما ألهمنا من معرفته ، وأنطقنا بتوحيده وشرح صدورنا بالمطالب الحقة ، ونور قلوبنا بنور الحكمة ، ولم يدعنا ننشر أكف السؤال إلى من سوى أهل بيت

النبوة ، أو نطرق باباً عدا باب مدينة العلم والولاية ، وما أحوجنا إلى تلك البيوت المأذونة بالارتفاع ، ولم يجعلنا نلحس دون قصاعهم من سائر القصاع ، ووفقنا لمعرفة الحلال والحرام ، واستنباط الفتاوى والأحكام على وفق السنة والكتاب ، متجنبين عن الشاذ والنادر عند الأصحاب ، ومعرضين عن القياس والاستحسان وسائر ما هو مرغوب عنه عند أمناء الرحمن . وإنّ الله عز اسمه قد وهبنا بمنه ولطفه في عنفوان شبابنا من فهم دقائق آثار الوحي ما يحق لنا أن نباهي به الأوائل . ونتمثل بقول القائل " كم ترك الأول للآخر" . كل ذلك بالتمسك بأذيال آل محمد الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على ساداتنا ومواليا محمد وآله آل الله ، واللعن الدائم على مخالفيهم ومبغضيهم وأعدائهم أعداء الله .

مكان التأليف وتاريخ الانتهاء :

وصادف تحريره حال الحل والارتحال أثناء طي المراحل وسير المنازل ، حتى اتفق فراغه لدى ورودنا إلى قصبة اسكو من أطراف تبريز حيزت عن الزلازل والتهزيز أوائل شهر صفر المظفر من شهور سنة ألف وثلاثمئة وتسع وأربعين **1349** من الهجرة النبوية

على هاجرها ألف الصلاة والتحية على يد مؤلفه : الأحقر الفاني حسن بن موسى الإحقاقي سجلاً و الإسكوئي أصلاً والحائري مولداً ومسكناً ومدفناً إن شاء الله تعالى .

تم بحمد الله

وصلى الله على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المؤلف في سطور	5
مقدمة المحقق	9
مقدمة المؤلف	12
ذكر إجازة والد صاحب التبيان	13
الدليل على عدم إجازته من السيد الأمجد	13
المندرج الأول . على ماذا يدل كلامه ؟	15
مقابلة النسخة بالأصل	16
الاستشهاد بأقوال العلماء في عصره	18
التصرف والتغيير بعد وفاة السيد . نسخة الأصل سبب	19
المندرج الثاني . بعض الإجازات لا تفيد إلا مدحاً	20
الإجازة قد تفيد حسن الظن بالمستجيز فقط . المندرج	21
الجواب الحلي	22
الجواب النقضي	23
الاعتماد على صاحب الإجازة المحققة	24
الكلام بدون الموازين العلمية	24
المندرج الرابع	25
المندرج الخامس	26
موارد النفي والإثبات	27
أقسام إجازة الرواية . شهادة الدراية	30
الشهادة بالفضل والعلم لا توجب الدخول في سلسلة	32
اجتماع إجازة الدراية والرواية . الإجازة هي الرواية	33
أمثلة على إجازات الرواية المقرونة بالاجتهاد والفضل	34

الموضوع	الصفحة
الإجازة الخالية من الرواية . النتيجة	35
الأهمية لإجازة الرواية في فضل المستجيز	36
عدم التلازم بين الإجازتين	37
المقصود من الرواية	39
عدم توافق الرأي هو دليل آخر	42
المندرج السادس	45
موارد الاتحاد	46
الاتحاد في الأمور الدنيوية . الإتحاد في الأمور الدينية	47
أقسام الاختلاف	47
القسم الأول الاختلاف في أصول الدين	48
القسم الثاني الاختلاف في فروع الدين	51
القسم الثالث الاختلاف الوهمي	55
مثال على الاختلاف الوهمي	56
من هم الشيخية	58
طريقة الشيخ الأوحد	59
مثال على نقل بعض الفضلاء بدون تحقيق	62
الجواب على هذه النسبة الخاطئة	64
مثال على نقل غير الفضلاء بدون تحقيق	67
ما يترتب على الظلم . إحقاق الحق وتنزيه الحق	69
النتيجة	73
خلاصة الاختلاف بين الإخبارية والأصولية الشيخية	74
الاختلاف بين الشيخية والركنية	77

الموضوع	الصفحة
السبب في التعرض للركنية	81
أمثلة على الإيهام بأن الركنية منسوبة إلى الشيخ	82
المحاورة بين الملا عبد الله وسيف علي	89
دعوى أن الشريعة المحمدية مؤلفة من شرائع أخرى	93
إثبات أن الشريعة وحي من الله	94
رأي الشيخ الأوحد	96
مقام النبي ومقام الإمام برأي الكرماني	98
المناقشة مع الحاج محمد . الأمر الأول	102
جوابه	103
الدعوى الأولى : الاعتقاد بعرضية جسد الإمام عند	105
الدعوى الثانية : ادعاء الناطق	106
المندرج السابع	109
اعتذار الكرماني عن بعض فتاوى والده	110
جواب الاعتذار	111
إعتراف الكرماني لنا بالفضل	112
مكان التأليف وتاريخ الانتهاء	113
الفهرس	114